منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

مشكلة اللاجئين في المنطقة العربية

أكبر مأساة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

تقرير عن أعمال مؤتمر

"قضايا اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية:
الواقع والمستقبل"

القاهرة: 3-2016/5/5

الذي نظمته
منظمة المرأة العربية

تحت رعاية
رئاسة الوزراء بجمهورية مصر العربية

وبالتعاون مع
جامعة الدول العربية والمفوضية العليا لشئون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

© جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة لمنظمة المرأة العربية
25 شارع رمسيس - الكوربة - مصر الجديدة
القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
تليفون: 24183101 /24183301 (202 +)
فاكس: 24183110 (202 +)
البريد الالكتروني: info@arabwomenorg.net
الموقع الالكتروني: www.arabwomenorg.org

لا يجوز طبع أو نشر أو ترجمة أي جزء من أجزاء هذا الإصدار بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية أو غير تجارية دون ترخيص من منظمة المرأة العربية

الطبعة الأولى 2016

رقم الإيداع: 2016/16183

الترقيم الدولي: 978-977-5017-45-1

المحتويات

لماذا مؤتمر «قضايا اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية: الواقع والمستقبل» 5

تمهيد 6

التعريف بالمؤتمر: المنطلقات والأهداف 9

أولًا: كلمات الافتتاح 15

ثانيًا: كلمات الوفود الرسمية حول خبرة الدول المضيفة للاجئين 22

ثالثًا: جلسات العمل: 44

- **الجلسة الأولى:** الإطار العام لأزمات اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية 44

- **الجلسة الثانية:** الواقع المعاش والدور الإقليمي والدولي إزاء قضايا اللاجئين والنازحين..... 51

- **الجلسة الثالثة:** دور المجتمع المدني والأكاديميا في دعم اللاجئات والنازحات 60

- **الجلسة الرابعة:** دور الإعلام في مواجهة أزمة اللاجئات/النازحات في المنطقة 71

- **الجلسة الخامسة:** تمويل أزمات اللجوء/النزوح في المنطقة العربية 77

رابعًا: البيان الختامي للمؤتمر 84

خامسًا: فعاليات على هامش المؤتمر 90

لماذا مؤتمر

«قضايا اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية: الواقع والمستقبل»

لقد لاحظت منظمة المرأة العربية أن النزاع في المنطقة العربية يستحوز على اهتمام دولي كبير، ولكن من جانب واحد هو محاربة الجماعات المتطرفة عسكريًّا دون الإنسان على الأرض.

وبالرغم من قسوة المشهد الحالي وتزايد أعداد القتلى والجرحى والدمار المادي في البلدان المتضررة لم يتم الاهتمام بالشكل الكافي بالإنسان على الأرض وخاصة النساء والأطفال، والذين اضطروا لمغادرة ديارهم إلى أماكن نزوح أخرى داخل دولهم أو الخروج من دولهم كلاجئين.

لذا فقد رأت منظمة المرأة العربية ضرورة لفت الأنظار الدولية والإقليمية لهذه القضية الإنسانية بعمل ندوات على هامش اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك وعرض أفلام عن وضع اللاجئين.

وبناء على الزيارة الميدانية لمخيمات اللاجئين في عدد من الدول، تم وضع تقرير به عشرة توصيات توضح أهمية إيجاد حل سلمي للقضية السورية حتى يعود اللاجئين.

من هنا جاءت فكرة هذا المؤتمر، فقد رأت منظمة المرأة العربية ضرورة فتح حوار موسع يضم كل الأطراف المعنية، حول الأوضاع الإنسانية المأساوية للنساء في هذه الأزمة وخاصة النساء اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية والخروج بحلول عملية يمكننا من خلالها حل هذه المشكلة.

مرفت تلاوي

تمهيد

عقدت منظمة المرأة العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمفوضية العليا لشئون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتحت رعاية رئاسة الوزراء بجمهورية مصر العربية، مؤتمرًا موسعًا بعنوان "قضايا اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية: الواقع والمستقبل" في القاهرة خلال الفترة 3-2016/5/5.

جاء المؤتمر في إطار الاستجابة للأوضاع الإنسانية المتردية للاجئين في المنطقة العربية والذين تشكل النساء والأطفال النسبة الغالبة منهم.

وقد سعى المؤتمر لطرح نقاش موسع حول قضية اللجوء التي أفرزتها الصراعات الناشبة في عدد من الدول العربية في الآونة المعاصرة، واستهدف الوصول إلى بلورة حلول عملية لأزمات اللاجئين تطرح بين يدي المعنيين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وركز المؤتمر على معاناة اللاجئات والنازحات من النساء والفتيات واللائي يشهدن أنماطًا عدة من العنف والاستغلال ويتعرضن للزواج المبكر ويحرمن من فرص التعليم، ويضطررن لبذل جهودًا كبيرة من أجل الاستمرار في الحياة وحماية الأسرة والأطفال حيث كثيرًا ما تكون المرأة هي عائل الأسرة الوحيد في ظل غياب الأب أو عجزه.

وقد ناقش المؤتمر ما يترافق مع أزمات اللجوء من تهديدات مباشرة للأمن القومي العربي بأبعاده العسكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية. إذ تترافق أزمات اللجوء مع تغييرات ملموسة في الخريطة الديمغرافية للوطن العربي، وتختلط مع الوجوه القبيحة للطائفية والعرقية والإرهاب، وتفرز ضغوطًا اقتصادية كبيرة على الدول المستقبلة للاجئين، وتضع الملايين من اللاجئين في ظروف اجتماعية ومعيشية قاهرة، بأسر مشتتة، وأطفال محرومين من التعليم، كثير منهم بلا أوراق ثبوتية، فضلاً عمن ينشأون بعيدًا عن ثقافاتهم وهوياتهم الأصلية.

مـن ناحيـة ثانيـة، طـرح المؤتمـر الأبعـاد السياسـية والقانونيـة والتمويليـة لأزمـات اللاجئـين، فناقـش الحاجـة الماسـة للتسـويات السياسـية التـي مـن شـأنها إيقـاف نزيـف اللجـوء، والحاجـة إلى تطويـر وتفعيـل الأطـر القانونيـة الدوليـة لاسـتيعاب الأزمـة وحـث مجلـس الأمـن الـدولي عـلى تفعيـل التزاماتـه في هـذا المجـال، وضرورة إيجـاد حلـول للمشـكلات القانونيـة للاجئـين خاصـة مشـكلات الإقامـة وتسـجيل المواليـد، وتوفـير سـبل المعيشـة اللائقـة والخدمـات، وتعزيـز وتطويـر التمويـل الـدولي الموجـه للاجئـين.

وضـم المؤتمـر لفيفًـا مـن الـوزراء والسـفراء والمسـئولين رفيعـي المسـتوى مـن الـدول العربيـة والأجنبيـة وممثلـين مـن مؤسسـات المجتمـع المـدني العـربي والـدولي، وكـذا مجموعـة كبـيرة مـن الخـبراء والباحثـين والإعلاميـين وممثلـين مـن القطـاع الخـاص، ناقشـوا العديـد مـن القضايـا ذات الصلـة عـلى مـدار خمـس جلسـات عمـل، فضـلًا عـن الجلسـة الإفتتاحيـة وجلسـة الوفـود الرسـمية.

وشـهد المؤتمـر إطـلاق تقريـر أعدتـه منظمـة المـرأة العربيـة بدعـم مـالي مـن هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة عـن أوضـاع اللاجئـات والنازحـات في المنطقـة العربيـة مـن واقـع الزيـارات الحيـة والبيانـات الحكوميـة الموثقـة. يحمـل التقريـر عنـوان **(تقريـر منظمـة المـرأة العربيـة حـول وضـع اللاجئـات والنازحـات في الـدول العربيـة : المـرأة في خضـم الصراعـات).**

ويعتـبر التقريـر مبـادرة مـن منظمـة المـرأة العربيـة في الاقـتراب بشـكل متعمـق وموضوعـي مـن الحيـاة اليوميـة للاجئـات وكشـف معاناتهـن ومشـكلاتهن واقـتراح حلـول عمليـة لهـا.

واسـتهلت فعاليـات الجلسـة الافتتاحيـة للمؤتمـر بعـرض لكـورال مـن الأطفـال السـوريين تدربـوا في مؤسسة فــرد وهــي هيئـة غـير حكوميـة مصريـة معنيـة بـخدمـات اللاجئيـن ومقرها مدينـة ٦ أكتوبـر، تلاهـا عـرض فيلـم أعدتـه منظمـة المـرأة العربيـة بعنـوان "حلـم العـودة" يـروي عـن أحـلام النسـاء السـوريات في العـودة لوطنهـم وتمسـكهن بأمـل البقـاء والنضـال اليومـي مـن أجـل الاسـتمرار في ظـل واقـع اللجـوء.

وعلـى هـامش المؤتمـر أقيـمت عـدة معـارض، منـها مـعرض للصـور الفـوتـوغرافية بعنوان «لـن يضيـع الحلـم» ضـم بورتيريهـات لنسـاء وفتيـات سـوريات. ومعـارض للمنتجـات اليدويـة

للاجئات السوريات المقيمات بالقاهرة بالتعاون مع مؤسسة كير بالقاهرة ومؤسسة فرد (منظمة مصرية غير حكومية معنية بخدمات اللاجئين) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمفوضية العُليا لشؤون اللاجئين.

التعريف بالمؤتمر ....المنطلقات والأهداف

تشهد الآونة المعاصرة تفاقمًا كبيرًا لظاهرة اللجوء والنزوح في المنطقة العربية، جراء الصراعات التي اندلعت في عدد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، فضلاً عن الإرهاب المتمدد، واللذان يدفعان ملايين المواطنين إلى مغادرة أراضيهم بحثًا عن الأمن. هذا إلى جانب الاحتلال المتواصل لفلسطين الذي أفرز أقدم مشكلة لجوء في المنطقة العربية. وضمن ملايين اللاجئين والنازحين في المنطقة تبرز المعاناة الخاصة للنساء والأطفال، والذين يشكلون الغالبية العظمى من إجمالي اللاجئين والنازحين.

وتشير الإحصاءات التي أعدتها المفوضية العليا لشئون اللاجئين إلى أنه، وفي العام الخامس للأزمة **السورية**، هناك أكثر من 4.6 مليون لاجيء سوري في دول الجوار وأكثر من 90 ألف سوري طلبوا اللجوء إلى أكثر من 90 دولة خارج الإقليم. وداخل سوريا هناك نحو 12.6 مليون سوري في حاجة للمساعدة الإنسانية. بما يشمل 7.6 مليون نازح. وفي **العراق** أدى تدهور الوضع الأمني والنزاع المسلح والهجمات الإرهابية إلى موجات متعاقبة للنزوح الداخلي بعدد يقارب حاليًا نحو 3.3 مليون نازح. وفي **اليمن** أفرزت الصدامات والهجمات الجوية حالة إنسانية معقدة تتسم بانعدام الأمن وتزايد أعداد اللاجئين والنازحين بما يقدر حاليًا بـ 2.8 مليون شخصًا. وتضاف هذه الأعداد إلى الأعداد الضخمة للاجئين الفلسطينيين الذين يقدر عددهم اليوم -هم وذريتهم- بما يقارب 9 مليون نسمة ويمثلون أكبر مجموعة لاجئين في العالم فهم أكثر من ربع اللاجئين في العالم.

وقد باتت هذه الأزمة بأبعادها الإنسانية والأمنية والقانونية من الاتساع والتعقيد بحيث تتطلب تضافر جهود جميع المعنيين لاتخاذ موقف إقليمي ودولي حاسم، من شأنه استيعاب الأزمة وتبعاتها المؤلمة، والتضامن من أجل حماية الأمن القومي العربي الذي تتهدده هذه الأزمات لاسيما من الناحية الإنسانية والثقافية والحضارية؛ حيث تتغير الخريطة الديمغرافية للمنطقة وتتهدد هويتها القومية، ويتعرض أهلها لمآس إنسانية قاهرة، وتتعرض فتياتها لعنف مضاعف وزواج قسري وحرمان من التعليم، وتتهدد بجيل

مـن الأطفـال والشـباب ينشـأ بـلا تعليـم وفي ظـروف معيشـية قاسـية وقـد يصبـح فريسـة للإرهـاب أو للجريمـة.

لقـد أفـرز الـصراع في سـوريا أكـبر أزمـة لجـوء في التاريـخ الـدولي المعـاصر منـذ الحـرب العالميـة الثانيـة. فضـلًا عـن الأعـداد الكبـيرة مـن كل مـن العـراق وليبيـا واليمـن التـي اضطـرت خـلال السـنوات الخمـس الماضيـة إلى النـزوح إلى مناطـق أخـرى داخـل أراضيهـا، أو إلى اللجـوء إلى دول الجـوار. ويضـاف إلى هـذا أزمـات اللجـوء التـي أفرزتهـا صراعـات سـابقة في دول مثـل السـودان والصومـال ودفعـت مئـات الآلاف لمغـادرة أوطانهـم منـذ عقـود.

ومـن بـين المشـكلات الحـادة التـي يعـاني منهـا اللاجئـون في المنطقـة، تـبرز بصفـة خاصـة مشـكلات المـرأة. تعـاني النسـاء والفتيـات مخاطـر العنـف الجنـسي والـزواج المبكـر والإتجـار. كـما أن تيـارات الإرهـاب تسـتهدف المـرأة بشـكل خـاص وتنتقـص مـن حريتهـا وحقوقهـا وتعرضهـا لأسـوأ أنمـاط الاسـتغلال وتحرمهـا مـن حريـة الحركـة والانخـراط في الحيـاة العامـة. وتشـير الإحصـاءات إلى أن الـزواج المبكـر بـين اللاجئـين السـوريين في الأردن ارتفـع مـن 12% عـام 2011 إلى 25% عـام 2015. إضافـة إلى هـذا تتزايـد معـدلات العنـف الأسري نتيجـة لتدهـور الأوضـاع الماديـة والأمنيـة لـلأسر. وتتقيـد حركـة النسـاء داخـل وخـارج المخيـمات خوفًـا مـن التعـرض للعنـف بأشـكاله المختلفـة.

ورغـم ضخامـة الأزمـة وخطورتهـا، فإنهـا لم تنـل مـن الإعـلام العـربي والـدولي الاهتـمام الـكافي وذلـك حتـى بـدأت موجـات اللجـوء تتجـه غربًـا ونـشرت الصحافـة العالميـة صـورة الطفـل السـوري إيـلان الـذي قـضى نحبـه عـلى السـاحل الـتركي.

وقـد أغفـل هـذا الاهتـمام الإعلامـي المتأخـر الـدور الكبـير الـذي بذلتـه المنطقـة العربيـة، ممثلة في الـدول العربيـة المضيفـة للاجئـين، أو الـدول العربيـة المانحـة للمسـاعدات والتـي تتركـز في دول الخليـج، وقـد عقـدت دولـة الكويـت عـلى سـبيل المثـال ثلاثـة مؤتمـرات مـن أجـل جمـع التبرعـات للاجئـين السـوريين.

لقـد قدمـت كلتـا الطائفتـين مـن الـدول العربيـة دعـمًا سـخيًا لم يوثـق بالشـكل الـذي يسـتحق، خاصـة وأن الـدول العربيـة المضيفـة اسـتقبلت مـن اللاجئـين أعـدادًا وصلـت في بعـض الـدول إلى ربـع عـدد السـكان الأصليـين. كذلـك فـإن المسـاعدات التـي تقدمهـا الـدول العربيـة المانحـة

تمثل النسبة الأكبر على الإطلاق من المساعدات التي تلقتها المنظمات الفاعلة على الأرض وعلى رأسها المفوضية العليا لشئون اللاجئين التي تنشط عبر الإقليم لتقديم العون المباشر للاجئين والنازحين.

الرؤية والمنطلقات

إن منظمة المرأة العربية، بصفتها الكيان الإقليمي المعني بالعمل العربي المشترك بشأن قضايا المرأة العربية، وضعت على أولوية أجندة عملها قضايا اللاجئات والنازحات في المنطقة.

وقد استهلت هذا الاهتمام بجولة مكثفة قام بها وفد من منظمة المرأة العربية لمدة عشرة أيام من شهر سبتمبر 2015 على معسكرات ومناطق تمركز اللاجئين والنازحين في أربع دول عربية هي لبنان، والأردن، والعراق، ومصر. وقد استهدفت هذه الجولة، التي تمت بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبتعاون تنظيمي مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين، رصد أوضاع ومشكلات اللاجئات والنازحات.

التقى وفد المنظمة خلال الجولة باللاجئات والنازحات في اجتماعات شهدت نقاشات معمقة حول مشكلاتهن، كما التقى الوفد بمسئولي حكومات الدول المضيفة الذين تحدثوا عن جهودهم والتحديات التي يواجهونها في استضافة اللاجئين على أراضيهم، والتقى الوفد كذلك بمسئولي الجهات الأممية الناشطة في خدمة اللاجئين وعلى رأسها المفوضية العليا لشئون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمساواة وتمكين المرأة وبرنامج الغذاء العالمي واليونسيف ومكتب الأمم المتحدة للسكان، وغيرها.

واتضح للمنظمة من خلال هذه الجولة أن مشكلات اللاجئات لا تفصل عن المشكلات التي يعانيها اللاجئون بوجه عام في المنطقة، كما أن انخفاض الدعم الدولي الموجه للقضية والذي وصل أدنى مستوياته عام 2015 أفرز أوضاعًا إنسانية شديدة التردي حيث أصبح اللاجئون في افتقار شديد إلى الخدمات خاصة الصحة والتعليم وإلى الغذاء فضلًا عما يواجهونه من مشكلات قانونية وأمنية مختلفة.

وقد تم إطلاق نتائج هذه الجولة في مؤتمر صحفي عقد بجامعة الدول العربية يوم 2015/9/17، حيث طرحت المنظمة توصياتها لإيجاد حلول للأزمات الإنسانية للاجئين، وأكدت أن القضية من الاتساع والتعقيد بحيث تتشعب إلى أبعاد أمنية وسياسية وإنسانية تتجاوز صلاحيات جهة واحدة، وأن الأوضاع المتدهورة للاجئين تتطلب تضافر جميع جهود الجهات المعنية من أجل دعم اللاجئين والنازحين وتحسين ظروفهم الحياتية والمعيشية.

وامتداداً لاهتمام المنظمة بهذه القضية الحالّة التي لا تقتصر على قطر عربي واحد بل تشمل عدة أقطار عربية، ورغبةً في مزيد الإعلام بهذه القضية الملحة وحمل جميع الأطراف العربية والدولية على الانخراط في إيجاد حلول لها، وسعيًا لبحث حلول طويلة الأمد تستوعب حقيقة أن قضية اللجوء هي قضية لن تنتهي خلال وقت قصير، وأملاً في إيصال صوت اللاجئين واحتياجاتهم إلى العالم وإلى أعلى المستويات السياسية تمهيدًا لإحداث تغيير فعلي لصالحهم على أرض الواقع،

خططت منظمة المرأة العربية لعقد مؤتمر "قضايا اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية: الواقع والمستقبل" الذي عقد تحت رعاية دولة رئيس وزراء جمهورية مصر العربية وبالتعاون مع جامعة الدول العربية، والمفوضية العليا لشئون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

بالنسبة لجامعة الدول العربية تعتبر قضية اللجوء وآثارها السلبية على النساء والأطفال قضية أمن قومي من الدرجة الأولى ويتم طرحها على أعلى المستويات.

وتولي المفوضية العليا لشئون اللاجئين في إطار اهتمامها الأصيل بقضايا اللاجئين، اهتمامًا خاصًا لقضايا العنف ضد المرأة وما يتعلق بحماية الأطفال (على مستوى الصحة والتعليم وعدم وجود أوراق رسمية) وفي هذا الإطار تقوم بتنسيق متعدد المستويات وتتبع منهج قائم على التعاون مع المجتمعات المحلية للقيام بأنشطة تتعلق بدعم نظم الاستجابة الوطنية وتقديم خدمات متخصصة ذات صلة.

ومن ناحيتها تقوم استراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة على دعم وتعزيز أصوات وقدرات النساء ومنظمات المجتمع المدني والآليات الوطنية للمرأة لإدماج الجندر

في خطط وبرامج الاستجابة الإنسانية. وتعمل في هذا الإطار على ضمان تلبية حاجات النساء خلال الأزمات ودعم قدراتهن على مواجهتها. بما يشمل أنشطة لتعزيز دخل المرأة في المخيمات يتم خلالها تقديم توعية منظمة لمناهضة قضايا مثل العنف ضد المرأة والزواج المبكر.

أهداف المؤتمر

استهدف المؤتمر، وبشكل أساسي، وضع المجتمع الإقليمي والدولي أمام مسئوليته إزاء الأزمة الراهنة للاجئين والنازحين في المنطقة العربية، وتسليط الضوء بشكل خاص على معاناة المرأة والطفل اللذان يشكلان غالبية اللاجئين والنازحين.

في إطار هذا الهدف الأشمل هناك عدة أهداف ذات صلة:

1- **طرح قضايا اللجوء/النزوح العربية عبر إطار يستوعب سائر أزمات اللجوء/النزوح في المنطقة العربية** ايمانًا بأن قضية الإنسان في المنطقة واحدة، وأن الأمن القومي العربي يتطلب تحرك جماعي لحل جميع هذه الأزمات.

2- **طرح قضايا اللجوء/النزوح العربية من منظور شامل** يستوعب:

أولًا- الشق السياسي انطلاقًا من أن التسويات السياسية للأزمات العربية هي الحل الأساسي لقضايا اللجوء/النزوح، ومن أن قضايا اللجوء/النزوح ذات تأثير ضخم على الأمن القومي العربي من جوانبه المختلفة بما يتطلب ضرورة التضامن بين كافة الأطراف المعنية.

ثانيًا- الشق القانوني المتعلق بالإطار التشريعي الدولي الحاكم لقضايا اللجوء والنزوح، من حيث الحاجة إلى تفعيله ومدى كفاية هذا الإطار القانوني لعلاج الأزمات العربية الراهنة ومدى الحاجة لتطويره لاستيعاب المستجدات على الساحة العربية، على غرار التطوير الذي أدخل على البنية القانونية الدولية على إثر المآس الدولية التي شهدها العالم في مطلع التسعينيات في رواندا وبوروندي والبوسنة والهرسك. وطمح المؤتمر لأن

يحـدد توصيـات بعينهـا في هـذا الشـأن ترفـع لأعـلى المصـاف الدوليـة بدعـم المشـاركين في المؤتمـر.

ثالثًـا- الشـق الإنسـاني المتعلـق بالأحـوال المعيشـية للاجئـين والنازحـين، لاسـيما النسـاء والأطفـال عـلى الأخـص ومـا يواجههـم مـن عنـت في حياتهـم الجديـدة. وبحـث كيفيـة إيجـاد حلـول للمشـكلات الملحـة الخاصـة بهـم لا سـيما القانونيـة والاقتصاديـة، التـي هـي مـن التعقيـد بحيـث تتطلـب تدخـل جهـات مختلفـة والتوصـل لتسـويات عـدة، فيـما بـين المجتمعـات المسـتضيفة مـن جهـة، وبـين الجهـات المقدمـة للدعـم والتمويـل مـن جهـة أخـرى».

3- **مراعـاة الوضـع الخـاص للنسـاء والفتيـات عنـد مقاربـة سـائر القضايـا السـابقة**، فالواقـع يكشـف أن النسـاء والأطفـال يشـكلون غالبيـة اللاجئين/النازحـين، وتتحمـل المـرأة أعبـاء مضاعفة تعـد امتـدادًا لمـا تعانيـه في وقـت السـلم مـن تمييـز وافتقـار للمـوارد وللأطـر القانونيـة التـي تدعمهـا وتعـترف بأهليتهـا المسـتقلة.

4- **وضـع تصـور لحلـول مسـتدامة** لأزمـات اللاجئات/النازحـات في المنطقـة العربيـة يتـم رفعـه إلى أعـلى المصـاف العربيـة والدوليـة.

5- **حـث الإعـلام العـربي والـدولي عـلى الاضطـلاع بمسـئوليته** إزاء التعريـف بالأزمـة وأبعادهـا وخطورتهـا وحـث الـرأي العـام بمسـتوياته المختلفـة عـلى توجيـه التعاطـف والدعـم لهـا.

أولًا: الكلمات الافتتاحية

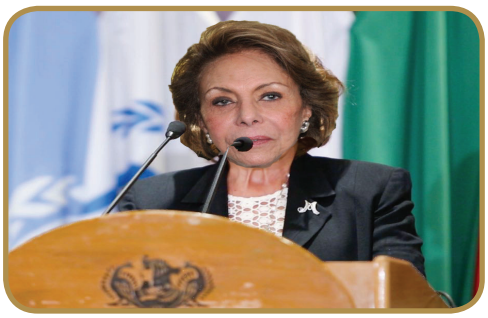

مديرة منظمة المرأة العربية

في كلمتها الافتتاحية، أوضحت السفيرة مرفت تلاوي المديرة العامة للمنظمة أن منظمة المرأة العربية من واقع صلاحيتها واهتمامها بقضايا المرأة، قد بادرت بوضع ملف المرأة ضحية النزاعات المسلحة على قمة جدول أعمالها، وقامت بجولة لرصد أوضاع اللاجئات في عدة دول عربية في سبتمبر من عام 2015 وتعتزم المنظمة استئناف هذه الجولة بناء على طلب دول عربية أخرى معنية بموضوع اللاجئين.

وأكدت أن حل أزمة اللاجئين يبدأ من حل الصراعات السياسية التي فجرتها. كما استنكرت الموقف الدولي الذي لا يتناسب وحجم الأزمة التي تشكلها قضايا اللجوء في المنطقة وواقع المأساة التي تعيشها النساء اللاجئات بصفة خاصة، واقترحت ضرورة العمل على حث مجلس الأمن على إعادة النظر في ضمان تطبيق قراراته بشأن توفير الحماية للاجئين وللاجئات بصفة خاصة. وإعادة هيكلة الدعم المالي الإقليمي والدولي ليفي بالاحتياجات الإنسانية الأساسية للاجئين ويدعم المجتمعات المضيفة لهم. كما اقترحت أن يتم تطوير قدرات المنظومة العربية للتعامل مع هذه الأزمات ووضع المرأة داخلها، وخاصة في ميدان بناء وحفظ السلام وفي مجال الإغاثة وتقديم الدعم العاجل. على أن تراعي كافة عمليات التدخل اعتبارات النوع الاجتماعي وتتفهم احتياجات المرأة.

وأشارت إلى ضرورة أن يكون هناك دور أكبر للإعلام العربي في توجيه الاهتمام المناسب لقضايا اللجوء. وكذلك ضرورة التوثيق والتسجيل الدقيق للمعلومات المتوفرة عن واقع اللجوء ومشكلاته في الدول العربية المضيفة للاجئين. وتسجيل الجهود التي تبذلها الدول العربية سواء المضيفة أو المانحة لدعم اللاجئين على الرغم من عظم هذه الجهود إذا ما قورنت بما قدمته دول أجنبية أخرى.

وحذرت من أنه وإلى جانب المأساة الإنسانية لأزمة اللجوء، هناك أمران شديدا الأهمية هما خطر التغيير الديموغرافي في المنطقة، وخطر طمس الثقافة العربية وتاريخها بتدمير التراث الإنساني، مثل ما يحدث في تدمر والعراق.

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في كلمته، أكّد معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية أن أهمية المؤتمر تكمن في تسليط الضوء على عمق هذه المأساة الإنسانية غير المسبوقة في المنطقة العربية، موضحًا أن أزمة اللجوء هي أزمة استثنائية تتطلب استجابة استثنائية، وأن معالجة أزمة اللاجئين والنازحين، وبالأخص اللاجئات والنازحات، واجب إنساني وأخلاقي وسياسي وتنموي، لأن الظروف التي تعيش فيها اللاجئات تعد في حد ذاتها انتهاكًا لحقوق الإنسان. وأضاف أن كل امرأة لاجئة أو نازحة، هي الأم والزوجة والإبنة والأخت، التي خاطرت بكل شيء للبحث عن الأمان لها ولأطفالها وتعرضت للعنف والاستغلال في غياب الدعم والحماية منذ اللحظة التي بدأت فيها هذه الرحلة.

وأشار إلى جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا المجال، فذكر اعتماد إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل التنفيذية لاستراتيجية النهوض بالمرأة في المنطقة العربية "أجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية لما بعد عام 2015" من قبل مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، وكذلك إطلاق الاستراتيجية الإقليمية لحماية المرأة العربية «الأمن والسلام» بالتعاون مع منظمة المرأة العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتوقيع مذكرة تفاهم مع الممثلة الخاصة لسكرتير عام الأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في وقت النزاع، والعمل على تحديث الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين فى المنطقة العربية لتنسجم مع ما يستجد من تطورات فى المنطقة. فضلًا عن القيام بزيارات لمخيمات اللاجئين في عدد من الدول المضيفة.

وفي ختام كلمته أكّد أن المطلوب الآن هو حث الحكومات على الإقدام على توجه جماعي -من جميع الدول- إلى مجلس الأمن والمطالبة بإصدار قرار ملزم بوقف إطلاق النار حتى يتوقف القتال والدمار. مضيفًا أن على المجتمع الدولي أن يتحرك فورًا لإنهاء هذه المأساة لأن استمرارها معناه تقويض النظام الدولي المعاصر.

سمو الشيخة فريحة الأحمد الجابر الصباح

وفي كلمتها أوضحت سمو الشيخة فريحة الأحمد الجابر الصباح أن الكويت من الدول التي تصدت للأزمة الإنسانية للاجئين بمبادرات صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ومؤتمرات المانحين للاجئين حتى تم اختيار سموه قائداً للعمل الإنساني على مستوى العالم تكريما وتقديرًا لجهد سموه واسهاماته الكريمة ودعمه المتواصل للأعمال الإنسانية للشعوب والحفاظ على الأرواح وتخفيف المعاناة حول العالم.

وأبرزت إسهامات سموه ودوره المشرف وعطاءه المتواصل والإنساني وإسهاماته الفعالة في مواجهة الأزمات والكوارث الإنسانية الكبرى كالقضاء على الجوع والفقر والتصدي للأمراض ومكافحة الآفات الاجتماعية والاقتصادية والدفع بعجلة التنمية في البلدان النامية من مختلف المناطق والقارات في العالم أجمع.

ممثلة المفوضية العليا لشئون اللاجئين

وجهت السيدة إليزابيث تان ممثلة المفوضية العليا لشئون اللاجئين في مصر وجامعة الدول العربية التحية للمديرة العامة لمنظمة المرأة العربية على جعلها قضية اللاجئات أولوية في عمل المنظمة. وأشارت إلى أن حركة اللجوء والنزوح العالمية الراهنة وصلت لمستوى غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، حيث غادر أكثر من 60 مليون شخص أماكن استقرارهم نتيجة للصراعات والاضطهاد، وهذا بمعدل يومي ارتفع من 14 ألف شخصًا عام 2011 إلى 32 ألف عام 2013 إلى 51 ألفًا عام 2015.

وأضافت أن الوضع في المنطقة العربية هو الأسوأ حيث تتكرر حالات اللجوء والنزوح في عدة دول تبرز من بينها حالة سوريا بوصفها المسئولة عن العدد الأكبر من اللاجئين، إذ سجلت المفوضية نحو 4.85 مليون لاجيء سوري فضلًا عن 7.6 مليون نازح داخل سوريا ونحو 12.2 مليون شخص في حاجة للمساعدة الإنسانية. وشرحت أن المفوضية تقوم بتنسيق استجابة الجماعة الدولية لأزمة اللاجئين السوريين، وأنه في عام 2016 طلبت هيئات الأمم المتحدة وشركائها مبلغًا يقدر بـ 5.9 مليار دولار لمساعدة اللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم في أكبر خمس دول مضيفة، موضحة أنه لم يتوفر من هذا الدعم المطلوب إلا 605.5 مليون دولار بنسبة 10%.

وتطرقت إلى الأزمات الأخرى في المنطقة، ومنها أزمة اليمن التي شهدت نزوحًا داخليًّا لعدد 2.430.178 شخصًا. فضلًا عن 173.197 لاجيء يمني انتقلوا إلى جيبوتي وأثيوبيا وعمان والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان منذ مارس 2015. وأكدت سعادتها أن هذه الأرقام تكمن خلفها مأساة إنسانية ضخمة يعيشها اللاجئون وبصفة خاصة النساء والفتيات.

وأشـارت إلى العـبء الـذي تتحملـه الـدول المضيفـة خاصـة في ضـوء الظـروف الاقتصاديـة لهـذه الـدول، مؤكـدة أن كـرم الـدول العربيـة المضيفـة للاجئـين هـو أمـر يجـد جـذوره في المرجعيـة الإسـلامية، مشـيرة إلى أن اتفاقيـة اللاجئـين لعـام 1951 تتفـق ومبـاديء الإسـلام. وثمنـت سـعادتها مـا قدمتـه الـدول العربيـة المانحـة مـن دعـم للاجئـين وعـلى رأسـها دول الخليـج العـربي فضـلًا عـن الدعـم المقـدم مـن المغـرب والجزائـر. وأكـدت أهميـة الشراكـة التـي تجمـع بـين المفوضيـة وجامعـة الـدول العربيـة، والدعـم الكامـل لمسـودة اتفاقيـة تنظيـم أوضـاع اللاجئـين في العـالم العـربي. وأكّـدت في **الختـام** عـلى أن الحـل السـياسي هـو الأسـاس في حـل مشـكلة اللجـوء في المنطقـة.

في كلمته انتقد السيد محمد الناصري مدير المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الإدعاء بأن الحديث عن المرأة أمرًا ثانويًا على هامش الصراع، مؤكدًا أن السلام يبدأ من عند النساء والدماء تطالهن ويزيد عليها أبشع صور الانتهاك.

مدير المكتب الإقليمي
لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

وأشار إلى الأعباء الملقاة على كاهل النساء جراء الحروب فهن الأكثر عرضة للحرمان من التعليم والعمل ومن حرية الحركة أحيانًا بالإضافة لتدهور الخدمات الصحية وبالأخص خدمات الصحة الإنجابية ويجدن أنفسهن مسئولات عن الإنفاق على أسرهن دون سابق خبرة.

وروى عن "زاد الخير" الفتاة التي قابلها في مخيم الزعتري بالأردن والتي -رغم ما واجهته من مأساة شخصية في الفرار من سوريا- تحمل حلمًا في التعليم والعمل بدأت تسعى إليه بتعلم الإنجليزية في مراكز هيئة الأمم المتحدة للمرأة، متسائلًا كم من فتاة مثلها لا تسعها المراكز ولا تمهلها الظروف أن تمارس حقها المشروع في التخطيط لمستقبلها أو أنهى الزواج المبكر دراستها أو تعرضت للعنف أو الانتهاك..

وأشار إلى أن نسبة الأسر السورية التي تعولها امرأة وصل إلى ربع عدد الأسر السورية في الأردن ولبنان ومصر. كما أشار إلى ارتفاع معدلات العنف الأسري وخطر التعرض للتحرش والزيادة الكبيرة في زواج القاصرات. وأوضح أنه بالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه المرأة لازال التمويل الموجه لقضايا المساواة لا يتعدى 2% من جملة المساعدات التي تتلقاها المجتمعات التي تعاني الصراع وعدم الاستقرار.

وأكّد ضرورة عدم إهمال قضية المساواة في طريقة تقديم المساعدات الإنسانية وفي تصميم برامج دعم اللاجئين واللاجئات وفي الدفع من أجل السلام وإلا ستكون سوريا القادمة أكثر عرضة للتخبط والتطرف والانقسام. **وختم** بأن الأمل الوحيد في سوريا مستقرة ذات مستقبل يكمن في بناء قاعدة شعبية قوامها نساء واعيات يرفضن التطرف ولهن قدرة على المساهمة الاقتصادية واتخاذ القرار.

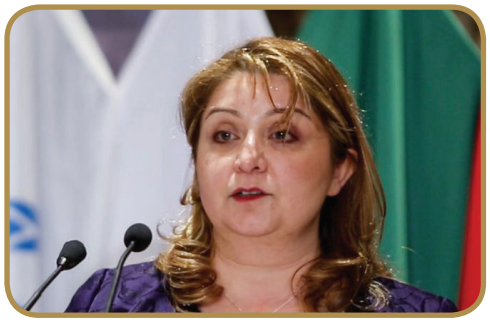

ممثلة السيدة العراقية الأولى في المؤتمر

أوضحت سعادة الدكتورة شيرين معصوم ممثلة السيدة العراقية الأولى في المؤتمر، أن السنوات الأخيرة شهدت تضخمًا كبيرًا في عدد اللاجئين خصوصًا في سوريا والعراق، مشيرة إلى أنهم يمثلون أكبر نسبة طالبي لجوء في الإتحاد الأوروبي، فضلًا عن الأوضاع في اليمن وليبيا والصومال، إضافة إلى استمرار وتفاقم معاناة ملايين اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مناطق تواجدهم. وأكّدت أن معاناة الأطفال والنساء هي الأشد والأقسى، فضلًا أنهم يشكلون الغالبية العظمى من اللاجئين والنازحين.

ودعت لأن يكون المؤتمر نقطة إنطلاق جديدة وفعالة لسعي إقليمي ودولي شامل ومستديم لمعالجة مشكلات اللاجئات والنازحات اللواتي يدفعن بشكل مضاعف ثمن النزاعات والحروب الداخلية وجرائم الجماعات الإرهابية والهجمات الجوية والمدفعية التي ترغم ملايين المواطنين على ترك بيوتهم هربًا من الموت والدمار.

ودعت إلى تحويل التضامن مع اللاجئات إلى فعل، ودعمهن عبر مواقف قانونية وسياسية وإعلامية متكاملة.

وقامت بتوجيه التحية لجهود ومساهمات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بقضايا اللاجئات، وكذا لدور جامعة الدول العربية بوصفها الطرف الإقليمي الرئيسي إزاء التعامل مع قضايا اللاجئين كما أشادت بدور منظمة المرأة العربية ومبادرتها برصد أوضاع اللاجئات في المعسكرات ومناطق تمركزهن في الدول العربية.

وفي **الختام** ناشدت كل السياسيين ورؤساء الأحزاب لأن يحلوا مشاكلهم السياسية بطرق سلمية وديموقراطية لتحاشي ترك فراغات أمنية وسياسية تكون فرصة للجماعات الإرهابية لتسيطر على بعض مناطق من بلادنا وتنشر الفكر الإرهابي المتشدد الذي هو ضد البشرية والإنسانية.

وتمنت على الأحزاب السياسية والحكومات أن تركز على روح المواطنة بدلًا من التركيز على الحزبية والطائفية والقبائلية والعشائرية، مؤكدة أنه من خلال نشر فكر المواطنة سيتم نشر التسامح وتقبل الآخر.

ثانياً: كلمات الوفود الرسمية حول خبرة الحكومات المضيفة للاجئين

المملكة الأردنية الهاشمية

كلمة معالي الوزيرة ريم أبو حسان
وزيرة التنمية الاجتماعية

أوضحت معالي الوزيرة ريم أبو حسان أن الأردن سمح للاجئين السوريين بالدخول إلى أراضيه، وقدم لهم الخدمات اللازمة من علاج ومأوى وتعليم، كما سمح للمنظمات والهيئات والجمعيات الدولية بالعمل مع اللاجئين، وسمح للاجئين أنفسهم باستخدام المرافق العامة من مدارس وعيادات ومستشفيات ومراكز حماية ورعاية، الأمر الذي سبب ازدحامًا يفوق قدرات المملكة.

وأكّدت أن وزارة التنمية الاجتماعية تقدم الدعم للاجئين وللمجتمعات المستضيفة لهم لتخفيف آثار اللجوء من النواحي الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى تركيزها على قضايا العنف والتمييز ضد المرأة والأحداث والتسول وغيرها.

واستعرضت الخدمات الصحية والتعليمية فضلاً عن الخدمات المقدمة للاجئين في قطاعات العمل والإسكان والمياه، مشيرة إلى أن كلفة اللاجئ السوري على الحكومة تبلغ سنويًا 2500 دينار.

وأوضحت أن تكلفة اللجوء السوري إلى الأردن ارتفعت من 450 مليون دولار أمريكي عام 2012 إلى 900 مليون دولار بسبب تزايد أعداد اللاجئين، ما يشكل استنزافًا للموارد المحلية الأردنية.

وأكّدت أن استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية تولي قضية المرأة اهتمامًا خاصًا فتتبنى سياسات دعم المرأة وتمكينها ودمجها في المجتمع وتوسيع الخيارات والفرص أمامها وتذليل كل المعيقات التي تحول دون ذلك. ويتضمن ذلك حماية اللاجئة كونها فريسة سهلة وعرضة للعنف والاستغلال الجنسي والإتجار بالبشر تحت مسمى الزواج المبكر الذي يعد أحد أبرز التحديات التي تواجه الفتيات من اللاجئات السوريات في الأردن، مشيرة إلى أن أرقام دائرة قاضي القضاة تبين أن نسبة زواج القاصرات السوريات بلغت عام 2012 حوالي 18%، وارتفعت عام 2013 إلى 25% وعام 2014 إلى 32% وأخيراً عام 2015 إلى 35%.

تبلغ تكلفة اللاجئ السوري على الحكومة الأردنية 2500 دينار سنوياً.

وارتفعت تكلفة اللجوء السوري إلى الأردن من 450 مليون دولار أمريكي عام 2012 إلى 900 مليون دولار بسبب تزايد أعداد اللاجئين، ما يشكل استنزافًا للموارد المحلية الأردنية.

وفي **ختام** كلمتها أكدت أن على المجتمع الدولي القيام بدوره تجاه الأردن من خلال تأمين التمويل الكافي حتى يتمكن من إكمال دوره في تأمين الخدمات الأساسية للاجئين والمجتمعات المضيفة.

الجمهورية اللبنانية

كلمة معالي الوزير رشيد درباس
وزير الشئون الاجتماعية

أكّد معالي الوزير رشيد درباس وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني أن المسئولية عما يجري في سوريا تتحملها مجموعة أطراف؛ ليس فقط حاكمًا أو نظامًا أو مرتزقة بل هو كل هؤلاء يضاف إليهم تواطؤ دولي مشين.

وأوضح أن الاقتلاع القسري من الأرض أصبح سمة العقدين الأولين من هذا القرن. وهذا الاقتلاع يستهدف العرب في المقام الأول، ورغم أن الشعوب العربية تشكل أقل من 8% من سكان العالم، لكنهم يشكلون الآن ما لا يقل عن 40% من لاجئي العالم. ولفت إلى أنه، وحتى الآن، لا توجد جهة عربية، سواء منبثقة عن جامعة الدول العربية أو عن أية دولة عربية، تأخذ على عاتقها مسألة حماية الديموغرافية العربية.

وأكّد إشارته إلى الدور الإيجابي الذي تلعبه الأمم المتحدة والمفوضية العليا لشئون اللاجئين لدعم للاجئين العرب في الوقت الراهن، فقد انتقد المجتمع الدولي الذي وصفه بأن له مع المنطقة العربية تاريخ طويل من المآسي منذ وعد بلفور ومأساة فلسطين مرورًا بحرب 1956 وحرب 1967 ثم حروب العراق إلى ما يجري في سوريا، كأن هذه الأمة مستباحة لكل أنواع المشاريع، وكأنما هذه الشعوب قيد لها أن تتشرد في جميع أنحاء الأرض.

رغم أن الشعوب العربية تشكل أقل من 8% من سكان العالم، لكنهم يشكلون الآن ما لا يقل عن 40% من لاجئي العالم.

وأضـاف أن المـرأة العربيـة هـي نـواة الخليـة المجتمعيـة وعندمـا تتعـرض للتشريـد في ظـل اللجـوء فـإن هـذا يعنـي تفـكك المجتمـع، ولفـت إلى الأزمـات التـي تعانيهـا المـرأة وخاصـة وقوعهـا فريسـة لعمليـات الإتجـار بالبـشر، داعيًـا إلى ضرورة تطويـر حـل حاسـم لاحتـواء هـذه الأزمـة.

وأشـار إلى أنـه ورغـم أن لبنـان تعمـل عـلى تنظيـم الوجـود السـوري عـلى أراضيهـا، إلا أنهـا تحتـاج لـشراكات عربيـة ودوليـة فاعلـة تدعـم لبنـان في هـذه القضيـة المصيريـة بالنسـبة لهـا.

دولة ليبيا

كلمة معالي الوزير رضا العوكلي
وزير الصحة

وجه معالي الوزير رضا العوكلي وزير الصحة بدولة ليبيا التحية للقائمين على تنظيم المؤتمر معتبراً أنه جاء في وقته في ظل المعاناة التي يلاقيها ملايين اللاجئين العرب معظمهم من النساء والأطفال الذين فقدوا أهليهم وممتلكاتهم، ولا يجدون ما يكفي قوت يومهم أو ما يضمن لهم المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان.

وأشار إلى أن نداءات الإستغاثة من قبل منظمات الأمم المتحدة بشأن احتياجات اللاجئين والنازحين لا يستجاب لها بأكثر من 5% إلى 10% في أحسن الأحوال.

ونبه إلى أن الاحتياجات الأساسية للمواطنين واللاجئين والنازحين قد تُستخدم كأداة للضغط السياسي، مشيراً إلى قرار مجلس الأمن رقم 8722 بتاريخ 31 مارس 2016 الذي ربط تقديم الدعم للمواطن الليبي، بما في ذلك الدعم الموجه للاحتياجات الإنسانية وقطاع الصحة، بوجود حكومة وفاق لم تتواجد حينها ولم تتواجد اليوم، مما رتب تبعات يتحملها المريض والمواطن واللاجيء والنازح داخل وخارج البلاد. وناشد جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لإعادة النظر في قرار مجلس الأمن المشار إليه.

وأوضح أن وزارة الصحة الليبية عملت على تقديم الخدمات للاجئين واللاجئات والحفاظ على المرافق الصحية والعاملين بالقطاع الصحي، وذلك بفضل وديعة بقيمة 35 مليون دولار مقدمة من منظمة الصحة العالمية لصالح ليبيا وتم توفير الأدوية والمعدات الأساسية للاجئين والنازحين وحالات الولادة وغيرها.

ودعـا إلى الاسـتفادة مـن الـدرس بوضـع خطـط اسـتراتيجية للتعامـل مـع الكـوارث قبـل حدوثها، وأشـار إلى فكـرة طرحـت خـلال اجتـماع وزراء الصحـة العـرب في القاهـرة عـام 2015 مفادهـا إنشـاء حسـاب صنـدوق توفـير لـكل دولـة، تدخـر فيـه الدولـة للمواطنـين في وقـت الرخـاء تحسـبًا للكـوارث ولتغطيـة الاحتياجـات الإنسـانية والصحيـة بعيـدًا عـن التجاذبـات السياسـية، وذلـك تحـت رعايـة الأمـم المتحـدة وجامعـة الـدول العربيـة أثنـاء وبعـد الكـوارث.

جمهورية العراق

كلمة السيدة فاتن شاكر
ممثلة وزارة الهجرة والمهجرين

أوضحت السيدة فاتن شاكر ممثلة وزارة الهجرة والمهجرين بجمهورية العراق أن العراق يحتضن أعدادًا كبيرة من النازحين واللاجئين، وأن الحكومة العراقية تولي اهتمامًا كبيرًا لرعاية العوائل النازحة واللاجئة وتتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشاريع وخدمات عديدة لصالح اللاجئين مثل نصب المخيمات أو توزيع المنح المالية وتقديم المساعدات العينية والغذائية.

فبالنسبة للنازحين، أدى خروج مدينة الموصل عن سيطرة الحكومة الإتحادية في حزيران 2014، وما تعرضت له مناطق واسعة من البلاد، لاسيما محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وكركوك وديالي، من إرهاب ودمار من قبل تنظيم داعش، إلى نزوح الملايين من المواطنين الأبرياء إلى المناطق الآمنة تحت سيطرة الحكومة الإتحادية.

وأشارت إلى أن عدد النازحين بلغ في 2016/1/3 أكثر من 715000 عائلة، بما يعادل أكثر من ثلاثة ملايين نسمة، ينتشرون في كافة المحافظات ويقطن ما نسبته 14% منهم المخيمات.

وتبلغ نسبة العوائل التي تعيلها النساء ما يصل إلى 15% من العدد الكلي.

وشرحت سيادتها الخدمات التي قدمتها وزارة الهجرة والمهجرين للنازحين حيث قدمت منحة المليون دينار لكل عائلة نازحة عام 2014، وكذلك أصدرت بطاقة ذكية بقيمة مليون دينار لكل عائلة من تخصيصات عام 2015، أما في عام 2016 فقد بدأت الوزارة

بلغ عدد النازحين العراقيين مطلع 2016 أكثر من ثلاثة ملايين نسمة، ينتشرون في كافة المحافظات ويقطن ما نسبته 14% منهم المخيمات. وتبلغ نسبة العوائل التي تعيلها النساء ما يصل إلى 15% من العدد الكلي.

بـصرف منحـة ثالثـة لـكل عائلـة وتبلـغ 250 ألـف دينـار لـكل عائلـة كمبلـغ أولي لهـذه السـنة.

ولفتـت إلى أن الـوزارة قامـت بانشـاء الكرفانـات والمخيـمات بالتعـاون مـع المفوضيـة السـامية لشـؤون اللاجئـين، وقدمـت الدولـة العديـد مـن المسـاعدات العينيـة والغذائيـة والصحيـة للعوائـل النازحـة.

يبلغ عدد اللاجئين السوريين في العراق نحو 245543 فردًا موزعين على المحافظات وأكثرهم في إقليم كوردستان، و75% منهم من النساء والأطفال.

وأكـدت أن الـوزارة اهتمـت بشـكل خـاص بالمـرأة النازحـة وقدمـت لهـا العديـد مـن الخدمـات وانشـأت لجنـة خاصـة بالـوزارة تعنـي بأمـور النازحـة وتقديـم الخدمـات لهـا وتوفـير فـرص العمـل لهـا حسـب الإمكانيـات الماليـة المتاحـة.

أمّـا بالنسـبة للاجئـين فقـد احتضـن العـراق عـددًا كبـيراً مـن اللاجئـين السـوريين بلـغ عددهـم نحـو 245543 فـرداً موزعـين عـلى محافظـات العـراق والنسـبة الأكـبر منهـم في إقليم كوردسـتان، وتبلـغ نسـبة القاطنـين منهـم في المخيـمات 40% و75% منهـم مـن النسـاء والأطفـال.

وأوضحـت أن المفوضيـة السـامية لشـؤون اللاجئـين نفـذت برامـج لحمايـة الأطفـال والنسـاء وذوي الإعاقـة كـما أنشـأت وزارة الداخليـة العراقيـة خطوطًـا سـاخنة وأماكـن مخصصـة داخـل مراكـز الشرطـة لتلبيـة احتياجـات الناجـين مـن العنـف الجنـسي والجنـدري، وكذلـك أنشـأت حكومـة إقليـم كوردسـتان أماكـن مخصصـة للاسـتجابة للعنـف الجنـسي والجنـدري.

وأوضحـت أن الـوزارة قدمـت الكثـير مـن المسـاعدات للعوائـل السـورية في العـراق، حيـث قدمـت في عـام 2014 المبالـغ التاليـة: 40 مليـار لإنشـاء مخيـمات السـوريين في القائـم - 6 مليـار مـن أجـل تطويـر البنـى التحتيـة لمخيـم دوميـز في الإقليـم - 25 مليـار مـن أجـل افتتـاح وتطويـر المخيـمات الخاصـة بالسـوريين في الإقليـم.

كـما أن الحكومـة العراقيـة تبرعـت بمبلـغ 10 مليـون دولار في اجتـماع الكويـت الخـاص بالأزمـة السـورية لعـام 2013 ومبلـغ 13 مليـون دولار لعـام 2014.

وفي **ختـام** كلمتهـا أكـدت أن الأزمـة الماليـة التـي يعـاني منهـا العـراق تتطلـب تعزيـز الدعـم العـربي والـدولي بـكل أنواعـه لغـرض تلبيـة جميـع الاحتياجـات خاصـة الخدمـات الصحيـة والغـذاء وحيـث أن العـدد قابـل للارتفـاع بسـبب تحريـر الأراضي المغتصبـة والنـزوح الجديـد للعوائـل النازحـة.

إقليم كوردستان - العراق

كلمة معالي السيدة بخشان زنكنة
الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون المرأة

ركّزت معالي السيدة بخشان زنكنة الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون المرأة في حكومة إقليم كوردستان بالعراق في كلمتها على أوضاع النازحين واللاجئين إلى اقليم كوردستان، مشيرة إلى أن الإقليم استقبل أكثر من نصف العوائل النازحة من من محافظات العراق الشمالية والوسطي (نينوى- الموصل/ سهل نينوى- وصلاح الدين، وديالى، والأنبار) وحتى من بغداد.

وأوضحت أن عدد النازحين والنازحات والأطفال إلى إقليم كوردستان بلغ في نهاية ديسمبر 2015: 1,443,834 شخصًا من مختلف القوميات والانتماءات الدينية والمذهبية الموجودة في العراق، تشكل النساء والأطفال الغالبية منهم، إضافة إلى حوالي ربع مليون لاجىء ولاجئة من سوريا. وتعيش معظم العوائل النازحة فى المخيمات وقسمًا منهم فى بيوت سكنية فى المدن والقرى.

وشرحت سيادتها أن إقليم كوردستان يضم أربع محافظات من مجموع 19 محافظة عراقية، وعدد سكان محافظاته (5) ملايين نسمة، ويتصدى الإقليم عسكرياً لتنظيم الدولة الإسلامية المعروف بـ (داعش) على طول جبهة يتجاوز امتدادها الألف كيلومتر. وأن المئات من البيشمركة المقاتلين استشهدوا في معاركهم ضد داعش، وجرح الآلاف منهم، وأضافت أن كل هذا يترافق مع أوضاع مالية صعبة يعيشها الإقليم منذ شهر فبراير 2014 بعد قطع حصته من الميزانية العامة للدولة العراقية وانخفاض أسعار النفط.

يستضيف إقليم كوردستان نحو 1.5 مليون نازح من مختلف القوميات والانتماءات الدينية والمذهبية الموجودة في العراق

وأكدت سيادتها تردي الوضع الإنساني في الإقليم وصعوبة توفير الأمن والخدمات الأساسية ومستلزمات المعيشة للسكان والنازحين واللاجئين. وضربت على ذلك مثلًا بارتفاع الاحتياجات الصحية في المستشفيات العامة للاقليم بنسبة 300% في 2014 فضلًا عن تزايد الحاجة إلى بناء المدارس وتوفير خدمات الكهرباء والمياه والمجارى والطرق، وكذا ارتفاع نسبة البطالة.

وأكدت أن حكومة الإقليم، حاولت بمساعدة الداعمين ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، توفير الحاجات الملحة، بالأخص للنساء والأطفال، وتم وضع برامج ومشروعات خاصة بالنساء والأطفال ومراعاة حاجاتهم، مشددة على الحاجة المتزايدة للدعم الدولي للوفاء بالاحتياجات المتزايدة.

وخصصت سيادتها شطرًا من مداخلتها للحديث عن المكون الايزيدى وما تعرض له من عمليات إبادة على يد داعش، وبينت أن المئات من النساء والفتيات وحتى الأطفال الايزيديين تعرضوا إلى اعتداءات جنسية وحشية، لافتة إلى أنه يجري استقبال الناجين من النساء والأطفال من خلال مراكز تقديم الخدمات الصحية والبدنية والنفسية لهن.

وأبرزت صدور فتوى في سبتمبر 2014 من المركز الروحاني الايزيدي وهو أعلى مقام ديني عند الايزيديين، بضرورة استقبال النساء والفتيات وبشكل خاص ممن تعرضوا إلى الاغتصاب بكل احترام و كرامة، مؤكدة أن هذه الفتوى ساعدت كثيراً في ضوء أن المجتمع الايزيدي محافظ وشديد الانغلاق.

وأوضحت أن حكومة الإقليم تركز حاليًا، وإلى جانب الاستمرار في توفير الاحتياجات والخدمات الصحية والنفسية، على التمكين الاقتصادي للنازحات من خلال مشاريع تضم النساء من مختلف المكونات، مما لهذا التمكين من أثر إيجابي على دعم النساء حتى بعد عودتهن إلى مناطقهن الأصلية، إضافة إلى دوره في تمكين النساء من مكافحة فكر التطرف والإرهاب.

وفي **الختام** ناشدت الدول العربية والإسلامية الأعضاء في الأمم المتحدة، بدعم مشروع قرار قدم إلى الأمم المتحدة من قبل المجلس الأعلى لشؤون المرأة في حكومة إقليم كوردستان العراق، عن طريق وزراة الخارجية، يدين بشكل واضح وصريح الاعتداءات الجنسية التي حصلت ضد النساء الايزيديات وغيرهن، موضحة أن مثل هذا القرار سيمثل دعمًا معنويًا كبيرًا للمرأة المغتصبة داخل مجتمعها الحالي، وداخل عائلتها وسيشكل دعماً لعدم تكرار مثل هذه الأعمال الإجرامية مستقبلاً.

إحصاءات رسمية حول ضحايا داعش من الايزيديين

إقليم كوردستان العراق

- عـدد الأيزيديـين فى العـراق يبلـغ نحـو 550,000 محـل سـكنهم الأسـاسي هـو منطقـة سـنجار وسـهل نينـوى، وبلـغ عـدد النازحـين بعـد غـزو داعـش مـن مناطـق سـنجار وسـهل نينـوى 400,000.
- عدد من استشهد 1293 ايزيدي.
- عـدد المخطوفـين مـن قبـل داعـش 5872 شـخصًا منهـم 3229 مـن الإنـاث، و2643 مـن الذكـور.
- عدد الأطفال الذين فقدوا الوالدين أو أحدهما 1103 طفلًا.
- عدد المقابر الجماعية المكتشفة فى شنكال حتى الآن 21 مقبرة.
- عـدد المواقـع الدينيـة الايزيديـة التـى هدمـت عـلى يـد داعـش 42 موقعًـا.
- نجـا مـن المخطوفـين عـدد 2331 شـخصًا، عـدد النسـاء منهـم 867، وعـدد الرجـال 316، وعـدد الأطفـال الإنـاث 563 والأطفـال الذكـور 585 وعـدد المتبقـين فى الأسر 18011.
- عدد المهاجرين خارج البلاد من الإيزيديين نحو 70,000 شخصًا.
- عدد الذين يحاولون الهجرة يومياً بين 200–300 شخصًا.
- عدد الضحايا في البحر من 2015/9/1 1836 غريقًا.
- عـدد العوائـل التـي عـادت إلى شـنكال بعـد التحريـر حـوالي 4900 عائلـة.

جمهورية مصر العربية

كلمة السفير محمد غنيم
نائب مساعد وزير الخارجية لشئون الهجرة واللاجئين ومكافحة الإتجار بالبشر بوزارة الخارجية

أوضح السفير محمد غنيم نائب مساعد وزير الخارجية لشئون الهجرة واللاجئين ومكافحة الاتجار بالبشر بوزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية أن مصر تستضيف نحو 5 مليون لاجيء ومهاجر ومقيم ونازح، مقيمين بصفة شرعية أو غير شرعية. منهم 180 ألف لاجيء مسجلين لدى المفوضية العليا للاجئين في مصر، وهو عدد لا يتجاوز 2% من الإجمالي، أما الباقين فينخرطون في المجتمع حيث لا يوجد معسكرات أو حواجز أو حدود فيما بينهم وبين المواطنين.

وأشار إلى أن اللاجئين في مصر يتوزعون على 66 جنسية وأقل من نصفهم بقليل من النساء، وأكثر من نصف النساء بقليل من العرب.

ونبّه إلى أنه خلال الفترة الماضية وأثناء توجه اللاجئين إلى أوروبا اختفى ما يقرب من 10 آلاف لاجيء طفل، وارتفعت بشكل كبير نسبة الجرائم المتعلقة بالإتجار بالبشر التي تتورط فيها النساء. وأكد أنه يدق ناقوس الخطر بشأن هذه القضية المهمة موضحًا أن النساء والأطفال في وضع اللجوء هم أكثر الفئات هشاشة وتعرضًا للخطر.

> تستضيف مصر نحو 5 مليون لاجيء ومهاجر ومقيم ونازح، مقيمين بصفة شرعية أو غير شرعية. منهم 180 ألف لاجيء (ما يعادل 2% فقط) مسجلين لدى المفوضية العليا للاجئين في مصر.

ولفـت إلى أن تعريـف جرائـم الإتجـار بالبـشر اتسـع ليشـمل جرائـم مسـتحدثة تتعـرض لهـا النسـاء بصفـة خاصـة مثـل الاجبـار عـلى الـزواج وجهـاد النـكاح. مشـيرًا إلى أنـه أحيانًـا مـا يتـم اسـتغلال اللاجئـين في بعـض الجرائـم. وكشـف وجـود قصـور شـديد في التشريعـات الداخليـة للـدول فيـما يتعلـق بجرائـم الإتجـار بالبـشر بصورهـا المختلفـة خاصـة التـي تترافـق مـع اللجـوء وتعـد عارضًـا جانبيًـا لـه.

دولة فلسطين

كلمة الأستاذ أحمد حنون
ممثل دائرة شؤون اللاجئين

أوضح الأستاذ أحمد حنون من دائرة شئون اللاجئين بفلسطين أن ما تشهده المنطقة العربية في العقد الأخير من عدم استقرار وفقدان للأمن قد انعكس على اللاجئين الفلسطينين. فمنذ بداية الأزمة العراقية في أبريل عام 2003 خرج اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في العراق متجهين إلى الدول العربية المجاورة بحثاً عن ملاذ آمن، شأنهم شأن الملايين من العراقيين، ثم أسفر اشتعال الصراع في سوريا وليبيا واليمن عن موجات جديدة من اللجوء والنزوح من هذه الدول كان للاجئين الفلسطينيين نصيب فيها.

وضرب مثلًا بمخيم اليرموك الذي كان يضم نصف مليون سوري وفلسطيني قبل اندلاع الصراع في سوريا عام 2011 ليتبقى منهم نحو 8000 لاجئ بعد سيطرة تنظيم داعش على ثلثي المخيم وارتكابه جرائم وفظائع بحق اللاجئين الفلسطينيين وسبي اللاجئات وتسخيرهم لخدمتهم.

وأكد أن قضية اللاجئين الفلسطينيين كانت لازالت أقدم قضية لجوء في أروقة الأمم المتحدة التي لم تنفذ قراراتها المتعلقة بإنهاء معاناتهم وفي المقدمة منها القرار 194 الذي صدر في العام 1948 والذي ينص بكل وضوح على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجّروا منها عام 1948، مشيرًا إلى أن اللاجئين الفلسطينيين يدخلون في عام 2016 عامهم الثامن والستين من اللجوء والتشرد.

وبـيّن أن اللاجئـة الفلسـطينية ارتبطـت ارتباطـاً وثيقـاً بواقـع المعانـاة الـذي رافـق الاقتـلاع مـن الوطـن والتشريـد في أرجـاء الأرض. وكشـف أن مجمـوع اللاجئـات الفلسـطينيات يقـدر بثلاثـة ملايـين لاجئـة، ويشـكل هـذا العـدد نصـف عـدد اللاجئـين الفلسـطينيين تقريبًـا الذيـن يقيم 30% منهـم في 59 مخيـمًا في داخـل حـدود الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة والـدول المضيفـة في لبنـان وسـوريا والأردن وفقًـا لسـجلات الأونـروا، إضافـة إلى الفلسـطينيات المهجـرات داخـل الخـط الأخـضر، غـير المسـجلات مـن اللـواتي أجـبرن عـلى الهجـرة قـسرًا مـع عائلاتهـن مـن قراهـن المهجـرة المدمـرة، وهـن يشـكلن مـع مثيلاتهـن مـن اللاجئـات في مخيـمات الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة وفي مخيـمات سـوريا 49% مـن أعـداد اللاجئـين، أمـا في لبنـان فيشـكلن نحـو 58% مـن أعـداد اللاجئـين الفلسـطينيين، ويعـود الخلـل في التـوازن إلى هجـرة الذكـور الدائمـة والتـي وقعـت عـلى مراحـل.

تأثـر اللاجئـون الفلسـطينيون بالصراعـات الأخـيرة في المنطقـة، وعـلى سـبيل المثـال، كان مخيـم اليرمـوك للاجئـين الفلسـطينيين في سـوريا يضـم نصـف مليـون لاجـيء، لم يتبـق منهـم إلا نحـو 8000 لاجـئ بعـد سـيطرة تنظيـم داعـش عـلى ثلثـي المخيـم وارتكابـه جرائـم بحـق اللاجئـين الفلسـطينيين وسـبي اللاجئـات وتسـخيرهم لخدمتهـم.

وأبـرز أن منظمـة التحريـر الفلسـطينية التـي هـي صاحبـة التمثيـل الوحيد للشـعب الفلسـطيني والتـي ارتفعـت مكانتهـا عـام 2012 إلى دولـة غـير عضـو في الأمـم المتحـدة، تقـوم بتنسـيق الجهـود المتعلقـة باللاجئـين الفلسـطيين مـن خـلال دائـرة شـؤون اللاجئـين في المنظمـة أو مـن خـلال المتابعـة المبـاشرة للرئيـس، أو مـن خلال الجهـود التـي تبذلهـا وزارة الخارجية الفلسـطينية وسـفاراتها في سـوريا ولبنـان وأوروبـا.

جمهورية السودان

كلمة الأستاذة آمال قاسم أحمد محمد
مديرة الإدارة العامة للمرأة والأسرة
وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

نقلت الأستاذة آمال قاسم أحمد محمد للمؤتمر تحيات معالي الوزيرة مشاعر أحمد الأمين الدولب وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي بالسودان إلى القائمين على تنظيم المؤتمر.

وتناولت في كلمتها دور السودان كدولة مضيفة للاجئين، موضحة أن السودان يتميز بميزات عدة تجعله قبلة للاجئين من مختلف الدول ومعبراً للاجئين القاصدين وجهات أخرى خاصة الهجرة إلى أوروبا، من هذه الميزات الموقع المتميز للسودان الذي يمثل نقطة إلتقاء بين شمال وجنوب القارة الأفريقية وشرقها وغربها، بالإضافه إلى اتساع مساحته.

وأكّدت أن السودان من أعرق الدول التي احتضنت حركة اللجوء بقناعات تمتد من قيم الدين الحنيف ورسوخ أعراف وتقاليد وموروثات المجتمع السوداني، فضلًا عن المواثيق الدولية والإقليمية، لافتة إلى أن السودان أول دولة في أفريقيا أصدرت قانون دولة اللجوء في عام 1974.

وأوضحت أن السودان له مساهمات في مجال تطوير الاتفاقيات والبرتوكولات والقوانين لتواكب مستجدات حركة اللجوء، كما يقوم السودان بتوفير الأراضي السكنية والزراعية ومناطق الرعي للاجئين، فضلًا عن توفير الخدمات من خلال شمول اللاجئين في الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها رغم شح الإمكانيات. وأبرزت قيام الدولة بإنشاء معتمدية للاجئين كجهاز حكومي يقوم برعاية وحماية ومساعدة اللاجئين ووضع الخطط والبرامج والسياسات الخاصة بذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

وأكّـدت أنـه رغـم الأعـداد الكبـيرة للاجئـين والنازحـين عـلى أراضي السـودان ومـا يعانيـه من مشـكلات اقتصاديـة بسـبب الصراعـات المحليـة والأزمـة الاقتصاديـة عـلى المسـتوى الإقليمـي، فـإن الدولـة تبـذل جهـودًا كبـيرة لتوفـير الخدمـات الأساسـية للاجئـين، وأن اللاجئـين مـن سـوريا وجنـوب السـودان تقـدم لهـم كل الخدمـات مجانًـا وهـم غـير مسـجلين كلاجئـين وتتـم معاملتهـم كمواطنـين وفقـاً لتوجيهـات حكومـة السـودان.

إحصاء رسمي

(السودان)

يوجـد بالسـودان حـوالي 669000 لاجـئ مـن دول غـرب وشرق أفريقيا، و400000 لاجـيء مـن دولـة جنـوب السـودان، ونحـو 130000-150000 لاجـئ مـن سـوريا، وتصـل نسـبة النسـاء اللاجئـات إلى 60%.

كـما أشـارت إلى أن السـودان هـو الدولـة الوحيـدة حاليًـا التـي تسـتقبل السـوريين دون شرط أو طلـب تأشـيرة، ويعامـل السـوري معاملـة المواطـن بـل يتـم توفـير بطاقـات تأمـين صحـي للعـلاج مجانًـا لـلأسر السـورية المسـجلة إضافـة لإنشـاء مدرسـة أساسـية للبنـات السـوريات.

وعـددت عـدة مبـادرات أخـرى في الإطـار نفسـه تتضمـن تسـجيل اللاجئـات والنازحـات وتصنيفهـن بهـدف معرفـة احتياجاتهـن وتوفـير الخدمـات لهـن بالتنسـيق مـع عدد مـن الجهات ذات الصلـة مـن المجتمعـين المحـلي والعالمـي. وتوفـير الدعـم المـالي والخدمـات الصحيـة للاجئـين بوجـه عـام، وتوفـير خيـارات العـودة الطوعيـة وفـرص الدمـج ولم شـمل الأسر للاجئـين.

وطالبـت بـأن يتـم التنبـه للـدور الكبـير الـذي يلعبـه السـودان في اسـتضافة ودعـم اللاجئـين، مؤكـدة أن السـودان يجـدد إلتزاماتـه الإنسـانية تجـاه اللاجئـات والنازحـات واسـتعداده التـام للتعـاون والتنسـيق مـع المنظـمات الأمميـة والجهـات الإقليميـة والدوليـة الأخـرى لتقديـم العـون والغـوث الإيـواء وتوفـير الخدمـات والمسـاعدات الإنسـانية.

الجمهورية اليمنية

كلمة الدكتورة نهى السدمي
المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى
جامعة الدول العربية

تضمن بيان المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية بشأن أوضاع اللاجئات والنازحات في اليمن والذي عرضته الدكتورة نهى السدمي ما يلي:

- اليمن هي الدولة الوحيدة الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 والبروتوكول الإضافي لعام 1967 في منطقة الجزيرة والخليج. ومازالت، رغم كل التحديات، تقدم منذ أكثر من 20 عامًا صفة اللجوء منذ الوهلة الأولى prima facie للاجئين الصوماليين.

- يبلغ عدد اللاجئين في اليمن 263.547 ألف شخص مسجلين لدى مكتب المفوضية العليا لشئون اللاجئين (منهم حوالي 250 ألف صومالي) بالإضافة إلى آلاف اللاجئين ما بين لاجيء غير مسجل وطالب لجوء ومهاجر غير شرعي من دول القارة الأفريقية فيما يشكل أكثر من مليون شخص.

- يبلغ عدد اللاجئات المسجلات في اليمن 108.186 ألف لاجئة وكذا 3.396 طالبة لجوء مسجلة لدى مكتب المفوضية.

- تواجه اللاجئات في اليمن نفس الصعوبات والتحديات التي تواجهها اللاجئات في العالم منها تحدي الاندماج في المجتمعات المحلية ومحدودية فرصة العمل وضعف الأمن والصحة والمشاغل المرتبطة بها.

- نتيجة للأوضاع في اليمن، فقدت كثير من اللاجئات عملهن، كما أن غياب الأمن في ظل الصراع الذي يعشه اليمن يضيف تأثيرات سلبية على حياة اللاجئات حيث

أصبحن أكثر عرضة للتعرض للعنف المرتبط بالنوع الاجتماعي، وتتعرض اللاجئات الجدد اللائي يصلن بأعداد متزايدة عن طريق سواحل البحر الأحمر لمخاطر الاختطاف والاستغلال.

يبلغ عدد اللاجئين باليمن 263.547 ألف شخص، بالإضافة إلى الآلاف ما بين لاجيء غير مسجل وطالب لجوء ومهاجر غير شرعي من دول القارة الأفريقية فيما يشكل أكثر من مليون شخص.

استراليا

كلمة سعادة السفير نيل هاوكينز
سفير استراليا بالقاهرة

أكد السفير نيل هاوكينز سفير استراليا بالقاهرة أن بلاده تفخر بسجلها في استقبال اللاجئين والمهاجرين، مشيرًا إلى أنها تستقبل كل عام 190 ألف شخص، وأن هذا رقم كبير بالنسبة لبلد يبلغ تعداد سكانها 23 مليون شخص.

وأشار إلى أن استراليا أعلنت في 9 سبتمبر 2015 أنها ستعيد توطين 12 ألف لاجئ إضافي نزحوا بسبب النزاع في سوريا والعراق، مؤكدًا أن بلاده تعطي الأولوية للنساء والأطفال والعائلات والأقليات. وأوضح أن هذا العدد الإضافي (12 ألف لاجيء) يأتي إلى جانب البرنامج الإنساني القائم الذي يتضمن 14000 مكان كل عام، وسوف يرتفع هذا الرقم إلى 18,750 خلال عامي 2018-2019.

وأضاف أن بلاده توفر النسبة الأكبر من الأماكن المخصصة لإعادة التوطين مقارنة بأي دولة أخرى على مستوى العالم، وأنها تقدم الدعم إلى المواطنين السوريين والعراقيين وكثيرين غيرهم، ووصل إجمالي المساعدات الإنسانية التي قدمتها استراليا إلى 258 مليون دولار منذ عام 2011.

وأقر أنه رغم ما يواجه اللاجئات من المنطقة العربية من تحديات كبيرة، تتمثل بالأساس في بناء حياة جديدة، فإن بلاده لديها سجل راسخ في مجال استقبال الأشخاص من جميع أنحاء العالم، وأن واحد من بين كل أربعة أستراليين في الوقت الحالي مولود

> وصل إجمالي المساعدات الإنسانية التي قدمتها استراليا إلى 258 مليون دولار منذ عام 2011.

خـارج البـلاد، مضيفًـا أن اسـتراليا تفخـر بهويتهـا متعـددة الثقافـات، كـما توفـر الحكومـة الأسـترالية مجموعـة مـن الخدمـات والمسـاعدة للاجئـين الذيـن أعيـد توطينهـم، ويشـمل ذلـك تعريفهـم بالمجتمعـات المحليـة، والمسـاعدة عـلى توفـير المسـكن والعمـل، ودعـم الدخـل، والرعايـة الصحيـة النفسـية والجسـدية، وكذلـك الالتحـاق بالمـدارس، ومسـاعدة القادمـين الجـدد عـلى فهـم المجتمـع الأسـترالي ومـا يتضمنـه مـن قوانـين وقيـم وحقـوق ومسـؤوليات، وتوفـير الترجمـة المجانيـة للمقيمـين الذيـن لا يتحدثـون الإنجليزيـة وذلـك عنـد التعامـل مـع الأطبـاء.

وأضـاف أنـه بالإضافـة للحكومـة، بـادرت المجتمعـات المحليـة بإنشـاء 143 منطقـة للترحيـب باللاجئـين و42 مركـز مجتمعـي في جميـع أنحـاء أسـتراليا لدعـم توطـين اللاجئـين.

و**ختـم** بالتأكيـد بـأن ذلـك هـو جـزء مـن التـزام اسـتراليا بكونهـا عضـو مسـؤول في المجتمـع الـدولي، ورمـز لتضامـن شـعبها مـع الشـعب العـربي خـلال هـذه الفـترة الصعبـة.

كندا

كلمة سعادة السفير تروي لولاشينك
سفير كندا بالقاهرة

أوضح السفير تروي لولاشينك سفير كندا بالقاهرة كيفية استجابة حكومة كندا لأزمة اللاجئين السوريين الراهنة وذلك عن طريق قيامها باستقبال أكثر من 28.300 ألف لاجئ سوري فضلًا عن أنها تخطط لاستقبال 45,000 لاجئ في 2016 أغلبهم سوريين.

وأشار إلى أن كندا تدعم الدول المضيفة للاجئين مثل مصر، وأوضح أن حكومته تقوم بالتعاون الوثيق مع السلطات المصرية وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التعليم، كما تم إنفاق 20 مليون دولار في سبيل دعم المجتمعات المضيفة.

وأكد أن التعددية التي يقوم عليها المجتمع في كندا هي أساس استقرار وازدهار بلاده، وهي التي جعلتها قادرة ومؤهلة لاستقبال اللاجئين، موضحًا أن للمهاجرين دور فعال في دفع النمو الاقتصادي للبلاد.

وأضاف أن لكندا العديد من المنظمات التي تعمل في خدمة اللاجئين فضلًا عن البرنامج الحكومي **private sponsorship program** القائم على تطوع المواطنين الكنديين بالوقت والمال لدعم اللاجئين فور وصولهم ولمدة سنة. ولكندا كذلك إطار قانوني قوي داعم لاستقبال اللاجئين.

وختم بالتأكيد على أن كندا توفر أساسًا قويًا لاستقبال اللاجئين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع.

تخطط كندا لاستقبال 45,000 لاجئ في عام 2016 أغلبهم سوريين.

ثالثاً: جلسات العمل

الجلسة الأولى: الإطار العام لأزمة اللاجئات/النازحات في المنطقة العربية

رئيسة الجلسة

الوزيرة لانا مامكغ

وزيرة الثقافة - المملكة الأردنية الهاشمية

المتحدثون

الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاهرة

الإطار الإقليمي لقضية اللجوء في المنطقة العربية: أفق التسوية السياسية للنزاعات في المنطقة

السيدة جراين أوهارا رئيس خدمات الحماية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالمفوضية العليا لشئون اللاجئين

القانون الدولي للاجئين وصلاحيات المفوضية العليا لشئون اللاجئين

السفير أحمد نوح مدير إدارة الدراسات وبحوث الأمن القومي- جامعة الدول العربية

قضايا اللجوء والنزوح والأمن القومي العربي

الأستاذ الدكتور علاء شلبي أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الإطار القانوني الدولي وأزمتي اللجوء والنزوح في الواقع العربي

السيدة بليرتا أليكو نائب المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

إدماج النوع الاجتماعي في العمل الإنساني

في كلمتها الافتتاحية أكّدت رئيسة الجلسة الوزيرة لانا مامكغ صفتها أن الأزمة الراهنة للجوء هي وصمة في جبين الإنسانية تفرض على الجميع التكاتف واتخاذ موقف حاسم لدعم اللاجئين، ووجهت التحية للدول المضيفة للاجئين سواء العربية أو الأجنبية، وأشارت إلى أن المملكة الأردنية الهاشمية عملت على توفير 250 ألف فرصة عمل للشباب السوريين، مع أنها دولة تعاني من البطالة. وأضافت أن المملكة اهتمت بالتنمية الاقتصادية واعتمدت نظام التشغيل في المخيمات حرصًا على كرامة اللاجئين.

أفق تسوية أزمات المنطقة المسئولة عن أزمة اللجوء

وناقش الدكتور أحمد يوسف صفته طبيعة العلاقة بين أزمة اللاجئين الراهنة في المنطقة العربية والصراعات الدائرة فيها، موضحًا أن الأزمة الحالية للاجئين تأتي في سياق تداعيات "الثورات العربية" وانحراف المسار في بعض الدول، وأن ما يميز الأزمة الحالية هو تزامن الصراعات في أكثر من دولة، مما مهد لخلق بيئة مواتية للإرهاب لكي يضرب المنطقة.

ولفت إلى أن هناك أربعة عوامل قد تساعد على تحويل الصراعات في المنطقة من المسار العسكري إلى السياسي وهي:

- حالة الجمود التي وصلت إليها الصراعات الدائرة وعدم قدرة أي طرف على إلحاق هزيمة صريحة وناجزة بالطرف الآخر.
- التكاليف الباهظة التي لم تعد للدول قدرة على تحملها بسبب طول أمد الصراعات، أخذًا في الاعتبار انخفاض أسعار النفط.
- تمدد ظاهرة الإرهاب ووصولها إلى قدر من الثبات لم تصل له من قبل خاصة بعد أن طال الدول الأوروبية.

- أزمة اللاجئين ووصول تأثيرها إلى الدول الأوروبية بشكل مباشر وما يفرضه ذلك من تحديات على الساسة الأوروبيين للتعامل مع الأزمة.

واستدرك أنه على الرغم من وجود هذه العوامل المشجعة على دخول الصراع إلى المسار السياسي إلا أن ذلك يعوقه تعقيد طبيعة الصراعات ووجود تعارضات في المصالح نتيجة تعدد الأطراف المنخرطة في الصراع، مما قد يشجع على تأجيج الصراع وليس حله. وخلص إلى أن تسوية الصراعات سياسيًا قد تستغرق وقتًا طويلًا فضلًا عن التحديات المرتبطة بترتيبات ما بعد انتهاء الصراع، موضحًا أن أزمة اللاجئين سوف تستمر فترة طويلة أو قد تتفاقم وتشهد المنطقة موجات نزوح أخرى.

وقدم مجموعة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها على المدى القصير/ المتوسط كحلول للتعامل مع محنة اللاجئين، تتضمن:

- ضرورة تطوير القدرات العربية في مجال إغاثة اللاجئين والنازحين.
- ضرورة الاستفادة من العقول الأكاديمية والدبلوماسية العربية لضمان الفهم الجيد للصراعات الحالية والإسهام في حلها من داخل المنطقة.
- تطوير منظومة العمل العربي المشترك في مجال مراقبة وقف إطلاق النار وإجراء الانتخابات وحفظ السلام.
- التركيز بدرجة كبيرة على قضية تعليم أبناء اللاجئين من أجل تسهيل مهمة إعادة الإعمار عند عودتهم إلى موطنهم، وكذلك الحفاظ على هويتهم الوطنية من التشوه.

صلاحيات المفوضية العليا لشئون اللاجئين

تحدثت السيدة جراين أوهارا صفتها عن اختصاص ومهام المفوضية العليا لشئون اللاجئين. وأوضحت أن هناك ثلاثة عناصر مرتبطة تشكل فحوى الاختصاص الدولي للمفوضية تتمثل في: الاستجابة لأزمات اللجوء وتنسيق الجهود في هذا الشأن، والاستجابة لأزمات النزوح الداخلي بالشراكة مع الحكومات والهيئات

الأمنية المعنية، وكذلك الحد من ظاهرة انعدام الجنسيةstatelessness فتحرص المفوضية على تسجيل مواليد اللاجئين ضمانًا لئلا يفقدوا هويتهم الوطنية.

وأضافت أنه فيما يتعلق بالحماية الدولية للاجئين والتي تشكل المهمة الأساس للمفوضية، فإنها تتجلي في ثلاث صور، تتمثل الأولى في الحماية القانونية التي تتضمن جميع الحقوق والواجبات المتعلقة باللاجئين، وتعتبر المفوضية أن الإطار القانوني الأساسي في هذا الصدد هو اتفاقية 1951 للاجئين، وتعمل المفوضية حاليًا مع جامعة الدول العربية على تطوير اتفاقية عربية للاجئين تراعي خصوصية المنطقة. أما الصورة الثانية فهي السلامة البدنية وتتمثل في قبول الدول لوجود اللاجئين على أرضها، وضمان أمن وأمان اللاجئين، وخاصة النساء والأطفال، في أماكن اللجوء. والصورة الثالثة هي توفير الاحتياجات الأساسية للاجئين لضمان حصولهم على معيشة كريمة.

وأوضحت أن وضع اللجوء هو عادة وضع مؤقت يُمنح للاجئين تعبيرًا عن التضامن الدولي معهم عندما تعجز دولتهم الأم عن توفير الأمن والحماية. وأن الحل الدائم لمشكلة اللجوء يكمن بالأساس في حل النزاع وعودة اللاجئين إلى أوطانهم. وأحيانًا يكون هناك حل آخر هو إعادة التوطين Resettlement في دولة أخرى غير الدولة الأم، لكنه لا يتناسب مع كبر حجم الأزمة الحالية في المنطقة العربية، ومن ثم يجب تكاتف الجهود من أجل توفير الدعم للاجئين في أماكن تواجدهم في الدول المضيفة، وكذلك العمل على تهيئة الأوضاع لعودتهم إلى بلادهم الأم.

تعزيز الأمن القومي العربي

أكّد السفير أحمد نوح صفته ضرورة إصلاح وتطوير قطاعات الأمن الوطنية في الدول العربية بصورة شمولية تراعي المعايير الدولية وأن هذا الإصلاح لابد أن يتم وفق "خطة إطارية استراتيجية" تعتمدها جامعة الدول العربية ويدعمها قرار صادر من القمة العربية وتسعى كل دولة لتطبيقها وطنيًا. بحيث تكون هذه الخطة قائمة على مبادىء الديمقراطية والقانون

والعدالـة وأسـس الدولـة المدنيـة ويكـون هدفهـا الأسـاسي تحقيـق السـلم والأمـن للمواطـن والوطـن والعمـل عـلى الحـد مـن النزاعـات الداخليـة والعابـرة للحـدود والقضـاء عـلى الفـوضى والفسـاد والعنـف وخاصـة المسـتند إلى فـروق مذهبيـة أو طائفيـة أو دينيـة.

وأشـار إلى ضرورة تبنـي تعريـف غـير تقليـدي للأمـن القومـي يجمـع بـين معنـى الحفـاظ عـلى كيـان الدولـة وحمايتهـا مـن أي عـدوان وبـين المفهـوم الحديـث للأمـن الإنسـاني القائـم عـلى إنفـاذ قـوة وسـلطة القانـون مـع احـترام حقـوق الإنسـان والمواطنـة والأمـن المجتمعـي.

تطوير القانون الدولي لاحتواء آثار اللجوء

وفي ورقتـه اسـتعرض الأسـتاذ عـلاء شـلبي صفته الإطار القانـوني لقضايـا اللجـوء متمثـلًا بالأسـاس في اتفاقيـة اللاجئـين لعـام 1951 كـما اسـتعرض تاريـخ الأزمـات العربيـة المختلفـة منـذ أزمـة فلسـطين إلى الأزمـات الراهنـة التـي أفـرزت ظاهـرة اللجـوء والنـزوح، موضحًـا الأبعـاد والتحديـات السياسـية والأمنيـة والاقتصاديـة التي تقـترن بهـا، ومبـادرات المنظمـة العربيـة لحقـوق الإنسـان متضمنـة مقـترح إنشـاء آليـة إغاثـة عربيـة ومقـترح مـشروع قـرار عـربي بشـأن الوثائـق الثبوتيـة للاجئـين السـوريين. ومبـادرة تأسـيس كيانـات تمثيليـة وخدميـة للاجئـين السـوريين تسـاعدهم عـلى تنظيـم أنفسـهم ودعـم قدراتهـم الذاتيـة.

كـما طـرح عـددًا مـن التوصيـات تضمنـت تبنـي مجلـس الأمـن الـدولي لعـدة قـرارات، مـن ذلـك قـرار يضمـن امتثـال الـدول الأعضـاء في الأمـم المتحـدة للمعايـير الدوليـة للجـوء، وحـث الـدول عـلى تبنـي اتفاقيـة اللاجئـين وملحقاتهـا في مـتن منظومـة التشريـع الوطنـي عـلى نحـو يضمـن الإنفـاذ. وقـرار يضمـن حمايـة المدنيـين مـن النازحـين داخليـاً في مناطـق آمنـة لتجنيبهـم ويـلات الحـروب وأعـمال القتـال والجرائـم المتنوعـة الأخـرى. وكـذا قـرار يقـضي بملاحقـة المهربين وسـماسرة الهجـرة غـير النظاميـة، وضـمان محاسـبتهم عـلى جرائمهـم التـي تمـس بحيـاة وسـلامة وحريـة الضحايـا.

ودعا كذلك إلى قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتبني قرار يحث الدول الغنية على تخصيص نسبة من المساعدات الدولية -المقررة لدعم البلدان النامية- يتم توجيهها لدعم ضحايا اللجوء والنزوح في مناطق الأزمات لدعم البلدان المستضيفة للاجئين، ولفت إلى أهمية النظر في وضع بروتوكول إضافي ملحق لاتفاقية اللاجئين يختص بوضع تدابير معيارية عالمية لحماية الفئات الأكثر حاجة للرعاية بين اللاجئين، وخاصة الأطفال غير المصحوبين والنساء بدون عائل، جنباً إلى جنب مع وضع سقف زمني محدد لبت الدول المستقبلة في طلبات طالبي اللجوء الذين يتم إيداعهم معسكرات احتجاز على نحو لا يجعلهم محرومين من الحرية لآجال زمنية طويلة وكذا وضع خطة دولية متكاملة لتجنب الخسائر البشرية المتزايدة في البحار، وذلك بالتعاون بين الأمم المتحدة والأطراف الحكومية الوطنية والتجمعات الإقليمية والقارية ومؤسسات المجتمع المدني.

وعلى الصعيد العربي، دعا إلى متابعة الجهود من أجل إقرار اتفاقية عربية للجوء وكذا تنشيط آلية الإغاثة الإنسانية العربية بجامعة الدول العربية التي تأسست بموجب قرار القمة العربية بالكويت عام 2014، وتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني العربية العاملة في المجالات الإنسانية والخيرية والتنموية على العمل وتقديم المساعدة في مناطق النزوح الداخلي، وتعزيز تشكيل كيانات تمثيلية لأصحاب المصلحة من اللاجئين والنازحين، والعمل على ضمان وصول الدعم الإغاثي المقدم للاجئين والنازحين لمستحقيه وفق معايير جديدة تحد من النفقات الإدارية واللوجستية.

القمة الإنسانية العالمية في اسطنبول والمرأة

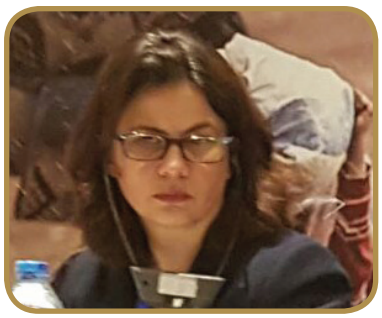

وتحدثت السيدة بليرتا أليكو صفتها عن دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة تجاه جعل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قلب أجندة العمل الإنساني.

وتطرقت إلى القمة الإنسانية العالمية المزمع عقدها في اسطنبول في مايو 2016، مشيرة إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة معنية بدمج وتمثيل المرأة في المسئوليات

الخمسة الرئيسية المنبثقة عن تقرير الأمين العام عن القمة، وذلك حيث يدعو التقرير زعماء الدول للالتزام بخمس مسئوليات في إطار أجندة العمل الإنساني وهي: إنهاء الصراعات والعمل على منعها- دعم القيم الحامية للإنسانية- شمول الجميع- العمل على تغيير حياة الأشخاص بتحويل نهج المساعدات إلى نهج القضاء على النواقص - والاستثمار في المورد البشري.

وأشارت إلى أن الهيئة تأمل أن يتفق جميع المعنيين بالعمل الإنساني من دول، ومانحين، ومجتمع مدني، حول خمس نقاط أساسية توضع على طاولة أولويات القمة الإنسانية، وهي:

- تمكين النساء والفتيات والنظر إليهن كقادة ومساهمين في التغيير بالإضافة إلى تعزيز الدعم الموجه إلى الجمعيات النسوية المحلية كجزء من العمل الإنساني، مشيرة إلى أن هذا الجانب يعاني من قصور شديد، وعلى سبيل المثال في 2014، خصص 1% فقط من الدعم الإنساني للنساء في أوقات الأزمات. وتم تخصيص ما نسبته 12% فحسب من الدعم الأممي المخصص للاستجابة للأزمات لصالح برامج تراعي احتياجات النساء والفتيات.

- العمل على ضمان خدمات الصحة الإنجابية لجميع النساء في أوقات الأزمات، بحيث تصل نسب وفيات الأمهات عند الولادة إلى 0 بحلول 2030.

- اتباع نهج تنسيقي عالمي لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لآثاره.

- جعل التخطيط للعمل الإنساني مستجيب للنوع الاجتماعي: وذلك بالعمل على تلبية احتياجات النساء والفتيات.

- الامتثال لجميع الأطر السياسية والوثائق القانونية المعنية بالعمل الإنساني لتعزيز عملية المحاسبة.

الجلسة الثانية: الواقع المعاش والدور الإقليمي والدولي إزاء قضايا اللاجئين والنازحين

رئيسة الجلسة

الدكتورة شيرين معصوم

ممثلة السيدة العراقية الأولى

المتحدثون

الأستاذة رابحة سيف علام — باحثة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

عرض تقرير منظمة المرأة العربية عن أوضاع اللاجئات/النازحات في المنطقة العربية

سعادة المستشارة إيناس مكاوي — مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية وقضايا اللاجئات /النازحات في المنطقة

السيد طيار شوكرو كانسيزوجلو — المفوضية العليا لشئون اللاجئين

دور مفوضية اللاجئين في حماية النساء والأطفال

الدكتور سيد علي محمد خليفة — مدير مكتب المركز المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة- اكساد بالقاهرة

دور المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة- اكساد

إطلاق تقرير منظمة المرأة العربية عن
أوضاع اللاجئات/النازحات في المنطقة العربية: المرأة في خضم النزاعات

استهلت هذه الجلسة بإطلاق تقرير منظمة المرأة العربية عن أوضاع اللاجئات/النازحات في المنطقة العربية، وهو التقرير الذي أعدته المنظمة بالاستناد إلى مخرجات جولة ميدانية قامت بها في عدد من الدول المضيفة للاجئين في شهر سبتمبر 2015، فضلًا عن عمل ميداني قام به فريق البحث امتد على مدار أربعة شهور من سبتمبر إلى ديسمبر 2015 في دول لبنان والعراق والأردن ومصر، وتضمن مقابلات معمقة وحلقات نقاش مع 298 سيدة وفتاة لاجئة.

وقامت الأستاذة رابحة سيف علام الباحثة الرئيسية في فريق إعداد التقرير باستعراض أهم محتويات ونتائج التقرير. فأوضحت أن الهدف الأولي كان إلقاء الضوء على تفاصيل الحياة اليومية للمرأة في خضم الصراع، وتحدثت بشكل مفصل عن أهم مشكلات اللاجئات متمثلة في: مشكلات قانونية (مشكلات استصدار الإقامة والبقاء في وضع غير قانوني مما يشل حركة اللاجيء، ضياع الأوراق الثبوتية، عدم تسجيل المواليد الجدد...) والافتقار للأمن والسكن غير الملائم ونقص الغذاء وضعف خدمات الصحة والتعليم وعدم قانونية العمل والاضطرار للزواج المبكر ومواجهة العنف بكافة صوره ومشكلة انحراف وتطرف الأبناء ومشكلة تشتت الأسر وتفكك الروابط الاجتماعية ومشكلة الاغتراب والحساسيات مع المجتمع المضيف.

وعددت في **الختام** التوصيات التي خلص اليها التقرير لحل مشكلات اللاجئين وعلى رأسها وقف القتال وإعادة اللاجئين لموطنهم. ودعم اللاجئين في مناطق لجوئهم من خلال:

- توحيد إجراءات الإقامة وتيسيرها والأخذ بالاعتبار بمسألة لم شمل العائلات المشتتة بين أكثر من بلد.

- توفير السكن الملائم للاجئين كتقديم منازل مسبقة التجهيز يمكن تثبيتها وفكها بسهولة، واستبدال الخيام المؤقتة المصنوعة من قماش مقوى بكرافانات أو ببناء أو نصف بناء،

وتفكيك المخيمات إلي عدة مخيمات أصغر حجمًا وأقل كثافة سكانية وتوفير مواصلات داخلية بها.

- تقديم الخدمات الطبية التي تعنى بالمرأة والأطفال على وجه الخصوص، وتصميم برامج خاصة لإعادة التأهيل النفسي والصحي للنساء المعنفات كالمختطفات المحررات.

- التحول عن مجرد تقديم مساعدات إغاثية إلي تقديم مساعدات تنموية نظرًا لطول فترة اللجوء.

- ضمان انخراط أطفال اللاجئين والنازحين من مناطق الصراع في التعليم لضمان فرصة أفضل لمستقبلهم الشخصي ومستقبل أوطانهم والتوسع بصرف منح خاصة للأسر التي ترسل أطفالها للمدارس. والتوسع في توجيه التمويل للمنح الدراسية للطلبة اللاجئين بالجامعات العربية المختلفة، وفتح المجال أمام المعلمين اللاجئين لتعليم الطلبة اللاجئين بشكل مباشر، وتصميم تطبيقات تعليمية للهواتف الذكية يمكن للاجئين تحميلها واستخدامها في تعليم أبنائهم، وتصميم برامج وتطبيقات لتعليم اللاجئين كافة أنواع الحرف والمهارات من خلال التكنولوجيا الحديثة.

- توفير الكهرباء النظيفة للمخيمات من خلال الطاقة الشمسية.

- توفير فرص عمل للاجئين، ليس بهدف الاستقرار النهائي في البلد المضيف، بل بهدف الاستغناء التدريجي عن المساعدات الدولية التي ما فتأت تتضاءل خلال العامين الماضيين

- الاستثمار في الطاقات البشرية للاجئين ومعاملتهم كفرصة في البلد المضيف بدلًا من اعتبارهم عبء.

وفي تعقيبها على التقرير دعت الدكتورة شيرين معصوم صفتها الدول العربية المضيفة التي لديها نظام الكفيل إلى إيجاد بديل لهذا النظام كونه يعرض اللاجيء للاستغلال من قبل بعض المواطنين، كما دعت للتساهل مع اللاجئين فيما يخص الأوراق الثبوتية التي يفقدها اللاجيء في رحلته الصعبة للهروب إلى حيث الأمن.

دور جامعة الدول العربية

وتحدثت المستشارة إيناس مكاوي صفتها عن دور جامعة الدول العربية فأوضحت أن الأمانة العامة للجامعة ممثلة بإداراتها المعنية تقوم بتكثيف أنشطتها والتعاون الحثيث مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات الإغاثة الدولية بهدف دعم وحماية اللاجئات والاستجابة للأزمات في المنطقة العربية، وأن الجامعة أصدرت مجموعة من القرارات واتخذت تدابير من شأنها ضمان حقوق الإنسان بما فيها حقوق اللاجئين والنازحين والمهاجرين القسريين وخاصة النساء والأطفال والشباب، وأن مجلس الجامعة بمستوياته المختلفة (مستوى المندوبين، المستوى الوزاري، مستوى القمة) أصدر عدة قرارات وبيانات بشأن الأزمات في المنطقة العربية والأوضاع الإنسانية للاجئين والنازحين جراء هذه الأزمات وتقديم المساعدات الضرورية لهم، بالإضافة إلى صدور عدة قرارات بشأن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة. كما قامت بعض المجالس الوزارية المتخصصة مثل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومجلس وزراء الصحة العرب، ومجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، بإصدار عدة قرارات بشأن أوضاع اللاجئين السوريين.

وأشارت إلى أن هناك عدة تقارير واستراتيجيات ذات صلة بأوضاع المرأة والطفل في ظل اللجوء أعدتها الأمانة العامة تتضمن: إعلان القاهرة للمرأة العربية، خطة العمل التنفيذية لاستراتيجية النهوض بالمرأة العربية، استراتيجية وخطة العمل التنفيذية حول حماية المرأة العربية: الأمن والسلام، وثيقة "خطة عربية شاملة لضمان حقوق الأطفال في حالات الكوارث الطبيعية"، إعلان الشارقة حول "مبادئ ومعايير ضمان حماية وتعزيز حقوق الأطفال اللاجئين في المنطقة العربية، "استراتيجية عربية حول حماية الأطفال اللاجئين"، أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي لما بعد 2015 وخطة العمل.

كما أوضحت أن الأمانة العامة قد نظمت عدة مؤتمرات ذات صلة خلال الفترة 2011-2013 بالتعاون مع جهات مختلفة تضمنت: المؤتمر الإقليمي العربي "الأطفال في التعليم في حالات الطوارئ، مؤتمر "الاستجابة الإنسانية وتنسيق العمل التعاوني من أجل الشعب السوري"، الاجتماع التشاوري الإقليمي حول "الهجرة والتنمية في المنطقة العربية"، المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية"، فضلًا عن الإعداد لمؤتمرات جديدة خلال عام 2016: «أوضاع الأطفال في ظل اللجوء والنزوح» و«المرأة والأمن والسلام».

وألقت الضوء على الزيارات ومبادرات التي نظمتها جامعة الدول العربية لتفقد أوضاع اللاجئين في مخيمات اللجوء، وأبرزت المبادرات المختلفة التي قامت بها الأمانة العامة لدعم اللاجئين خاصة في مجال التعليم والصحة وتقديم الدعم المالي للدول العربية المضيفة.

استراتيجية الحماية الخاصة بالمفوضية العليا لشئون اللاجئين

أما الأستاذ طيار شوكرو كانسيزجلو صفته فقد أوضح أن اللاجئين السوريين هم الكتلة الأكبر من اللاجئين عالميًا بعدد 4.8 مليون لاجيء يدخلون ضمن صلاحيات المفوضية ويوجد معظمهم في المنطقة العربية، مشيرًا إلى أن هذه الأزمة في عامها السادس تضغط بشدة على موارد الدول المضيفة وعلى اللاجئين أنفسهم، موضحًا أن نحو 80% من اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون في فقر مدقع، و86% من اللاجئين في الأردن تحت خط الفقر في الأردن، وأكثر من 700 ألف طفل سوري لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة. وأن 300 ألف طفل سوري ولد في المنفى.

وأوضح أن استراتيجية الحماية الإقليمية التي تتبناها المفوضية تتكون من عدة عناصر، منها:

- العمل بشكل وثيق مع الحكومات لتسهيل وصول اللاجئين إلى الخدمات التي إما أن تكون مجانية أو بأسعار معقولة. وفي عام 2015 فقط، تلقى أكثر من 12 ألف شخصًا من الجهات الحكومية تدريبات في مجال حماية الأطفال والوقاية والاستجابة للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

- التواصل مع كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة واشراكهم في تقرير سبل الحماية المطلوبة لهم. وتم التواصل مع نحو 2.230.000 شخصًا من خلال تعبئة المجتمع المحلي، وأنشطة التوعية والحملات الإعلامية. ويتم التشاور مع مجتمعات اللاجئين في تصميم البرامج وتنفيذها ورصد مبادرات الحماية. ويشارك اللاجئون خاصة الشباب في تصميم الأنشطة الخاصة بالحماية. ويؤدي إشراك الرجال والفتيان في الأنشطة الخاصة بالتوعية حول المساواة بين الجنسين إلى تعزيز التغيير الإيجابي في مجال الوقاية من العنف الجنسي والجنساني.

- تعزيز الحماية للناجين من العنف الجنسي، والأطفال وغيرهم من الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة أو المعرضين لخطر معين. وأن شركاء المفوضية قدموا خدمات متخصصة لنحو 21 ألف فتى وفتاة في عام 2015. وفي ضوء الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية للاجئين، فإن برامج محو الأمية والتدريب المهني تلعب دورًا هامًا. ومن الأهمية بمكان تعزيز فرص اللاجئين للاستفادة من برامج الاعتماد على الذات، وتعزيز بيئة آمنة للتعليم وتعليم الفتيات بصفة خاصة، وكذلك تعزيز مشاركة النساء والفتيات اللاجئات في برنامج الحماية والمساعدة.

وركز على أهمية العمل من أجل تعزيز قدرات اللاجئين أنفسهم ودعم صمودهم ودعم قدرتهم على الاستجابة لمعطيات واقعهم، ويتأتى ذلك من خلال تطوير القوانين والسياسات المنظمة لأوضاعهم والاهتمام بتوفير التعليم والتدريب لهم خاصة الأطفال والشباب والنساء.

أكساد

قدم الدكتور سيد علي محمد خليفة مدير مكتب المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بالقاهرة ورقة عن المشروعات التنموية والإغاثية التي تنفذها (أكساد) في بعض المناطق

الساخنة في الجمهورية العربية السورية، وتضمن ذلك مشروع الاستجابة التنموية لتخفيف الفقر الريفي وتأثير حالات الجفاف في المنطقة الشمالية الشرقية من سورية الذي ينفذ بمنحة من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، ومشاريع دعم سبل المعيشة للعائلات المتضررة من الأزمة في قطاعي الإنتاج النباتي والحيواني في محافظتي الحسكة ودرعا، التي تنفذ بمنحة من كل من الوكالة السويسرية للتنمية (SDC)، والمنظمة الإسبانية لمكافحة الجوع (ACF).

وقدم مجموعة من التوصيات تتضمن:

- ضرورة تركيز الجهات المانحة والمؤسسات التنموية العربية على دعم تنفيذ مشاريع لتمكين المرأة الريفية في مناطق النزاعات التي تعتمد على بدائل محلية تحد من استنزاف الموارد الطبيعية.
- إدماج المرأة الريفية في كافة المشاريع التنموية، والتركيز على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر الموجهة للمرأة، لما لها من دور فعال في خلق فرص عمل والتخفيف من الفقر الريفي.
- تخصيص جزء من الموازنات العامة للدول العربية لدعم المشاريع المتعلقة بدعم المرأة العربية في مناطق النزاعات الريفية.

وفي التعقيبات على النقاش

ثمنت الدكتورة سهير لطفي عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية عن مصر التقرير الذي أعدته المنظمة عن أوضاع اللاجئات والنازحات واعتبرته دراسة اجتماعية متعمقة ومتميزة وطلبت أن تكون هذه الدراسة بداية لدراسات أخرى حول وضع اللاجئات في باقي الدول العربية وفي أوروبا وكندا واستراليا.

- لفتت الدكتورة انتظار مالك رئيسة الاتحاد العام للمرأة العراقية، إلى المشكلة التي يواجهها العراق اليوم والمتمثلة في تحدي إعادة النازحين إلى المناطق المحررة من داعش، مشيرة إلى أن المنازل كثيراً ما تكون مفخخة من قبل داعش مما يحول دون إعادة النازحين، وتمنت سيادتها على المجتمع الدولي أن تكون هناك مساندة حقيقية للعراق لمواجهة تنظيم داعش خاصة وأن العراق تمثل حائط السد الذي يحول دون امتداد داعش إلى باقي الجسد العربي.

- أكّد الأستاذ جمال البح رئيس منظمة الأسرة العربية، سفير دولي للمسئولية الاجتماعية، على ضرورة التنسيق العربي بين كافة الجهات المعنية من القطاعات الحكومية وجهات المجتمع المدني من أجل حل مشكلات اللاجئين وغيرها من المشكلات الحالية للوطن العربي، مشدداً على أن التنسيق هو جوهر التحرك الإيجابي نحو حل الأزمات. ولفت إلى أن جامعة الدول العربية باتت تولي اهتماماً لمنظمات المجتمع المدني وتحرص على إشراكها في الأنشطة المختلفة مشيراً إلى العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني (2016 – 2026) إلا أن التنسيق المطلوب بين المنظمات والجهات المختلفة لا يزال دون المستوى.

- أكّد السيد صالح النهام نائب رئيس ومستشار أول جمعية كويتية للأسرة المثالية ضرورة تحويل كل المساعدات المقدمة للاجئين إلى مشاريع تنموية ضماناً لاستدامة المساعدات وتوظيف الطاقات والخبرات الموجودة عند اللاجئين.

- أعلنت الدكتورة شيرين معصوم عن ولادة مؤسسة (أنا مواطن) في العراق وهذه المؤسسة ترعاها وتؤسسها السيدة الأولى العراقية، وتهدف لنشر روح المواطنة في العراق وثقافة التسامح وتقبل الآخر.

- طلب ممثلو الجاليات السورية الموجودة في مصر ضرورة إيلاء أهمية قصوى لمسألة لم شمل الأسر بما لها من تأثيرات اجتماعية ونفسية على اللاجئات ودعوا الدول المضيفة إلى تسهيل الإجراءات كي تتمكن الأسر المفككة من الالتئام. كما أكّدوا على صمود المرأة السورية وصبرها قدرتها على تحمل الصعاب، واقترحوا رفع مخرجات المؤتمر إلى الجهات الرسمية المعنية في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

الجلسة الثالثة: دور المجتمع المدني والأكاديميا في دعم اللاجئات والنازحات (ورشة عمل للخبرات المختلفة)

رئيس الجلسة

معالي السيد جمال البح

رئيس منظمة الأسرة العربية

المتحدثون

الدكتور أحمد أبو الوفا	أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة
الأستاذة شادن خلاف	شبكة مؤسسات المجتمع المدني العاملة مع المفوضية العليا لشئون اللاجئين
الأستاذة مريم فرج	مديرة برامج المسئولية الاجتماعية بقناة MBC
الأستاذة ساندرة عزمي	مؤسسة كير الدولية، فرع مصر
الدكتورة نهى السدمي	اتحاد أمم لاغاثة النازحين، اليمن
الأستاذة رشا معاطي	مؤسسة (فرد) لخدمات اللاجئين، مصر
الدكتور عمرو حسن	مبادرة مؤسسة مصر للصحة والتنمية المستدامة في تقديم الخدمات الصحية للاجئين
الأستاذة هانيا عبيد	أخصائية اجتماعية في منظمة أطباء العالم، إسبانيا/ فلسطين
الأستاذة لميا كركور	متطوعة لمساعدة اللاجئين العالقين بأوروبا- لبنان
الأستاذة انتظار مالك	رئيسة اتحاد المرأة العراقية
الأستاذة رنا كلاليب	رابطة سوريات في مصر
الأستاذة خديجة المضمض	مديرة مركز الهجرة التابع لليونسكو «القانون والهجرة» بالمغرب.

دور الأكاديميا

في كلمته تحدث الدكتور أحمد أبو الوفا عن الشراكة مع الأكاديميا في التعريف بقضايا اللجوء، وأوضح أن الوسائل الأكاديمية تتوزع على التأليف والمحاضرات والتأصيل للمشكلات سعيًا للتأثير على الرأي العام. وشرح أن الجامعة يمكن أن تطرح قضايا اللاجئين من خلال الكتب المؤلفة ومن خلال المحاضرات التي تقدم للطلاب سواء في المرحلة الجامعية أو مرحل الدراسات العليا مع اختلاف في درجة العمق والتأصيل، وشرح خبرته في هذين المجالين، كما أشار إلى مهام الباحثين والأكاديميين في التأصيل والتقعيد للقضايا الخاصة باللاجئين، وضرب أمثلة على هذا بتأصيل وضع اللاجئين في الدول الأجنبية التي يلجأون إليها، والمساهمة العلمية في القضايا المتعلقة بتعريف اللاجئ، وشروط منح الملجأ، وأنواع اللجوء سواء كان لجوء ديني أو سياسي أو إقليمي، والمبادئ الحاكمة للجوء وأهمها مبدأ عدم إرجاع اللاجيء إلى دولة يخشى فيها على نفسه من الاضطهاد أو التعذيب، والطابع الإنساني للجوء بما يشمل عدم توقيع العقاب على اللاجئ بسبب دخوله غير المشروع (بدون تأشيرة فيزا أو متسللًا) إلى الدولة المقيم فيها، والوضع القانوني للاجئ وكيفية سد حاجاته المادية والمعنوية كإنسان، وصور إنهاء وضع اللجوء بتوفر الحلول الدائمة للأزمات أو بإعادة التوطين.

وأكّد أن البحث العلمي في هذه المسائل يخلق وعيًا اجتماعيًا بها وله تأثيره على الرأي العام وعلى سياسات الحكومات.

دور المجتمع المدني

ضمت ورشة العمل عروضًا ثرية لمجموعة مختلفة من خبرات الجهات غير الحكومية في التعامل مع اللاجئين والنازحين ودعمهم.

النظر للاجئين كثروات بشرية

أكّد الأستاذ جمال البح رئيس منظمة الأسرة العربية، على ضرورة إعادة النظر في طريقة التعاطي مع قضايا اللاجئين بحيث يتم النظر إليهم كطاقات يمكن الاستفادة منها فمنهم الكثير من الأطباء والمهندسين والخبراء المتخصصين والعمالة المتميزة التي يمكنها إفادة الدول المضيفة لافتًا إلى أن أوروبا تقوم بالإستفادة القصوى من طاقات اللاجئين لديها. وأكّد أن المعونات لن تكون كافية وحدها ما لم نطور قدرات اللاجئين على إعالة أنفسهم على الأقل بتوفير المشروعات الاقتصادية داخل المخيمات. وأشار إلى أن منظمة الأسرة العربية طورت مشروعًا هو الأول من نوعه في مجال اقتصاد الأزمات للاستفادة القصوى من اللاجئين بالتعاون مع خبرات عربية بالولايات المتحدة الأمريكية تعمل في المشروعات الاستثمارية والتنموية. والمشروع يستهدف إفادة 5000 أسرة سورية من خلال العمل في مجال الزراعة في السودان على مساحة 25 ألف فدان.

شبكة المجتمع المدني للاجئين والمهجرين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تحدثت الأستاذة شادن خلاف عن تكوين شبكة المجتمع المدني للاجئين والمهجرين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بهدف توسيع وتعميق قاعدة الشراكة بين المفوضية العليا بشئون اللاجئين والجهات المحلية لتحقيق أهداف الحماية. وأوضحت أن الشركاء الذين تضمهم الشبكة يضمنون حتى الآن منظمات غير حكومية، مثل الإغاثة الإسلامية، المنتدى الإنساني، الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، العون الإسلامي، المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، العون القانوني لمجلس كنائس الشرق الأوسط، ومؤسسات مثل: مؤسسة الخدمات الإنسانية، قطر

الخيرية، الهلال الأحمر القطري، مؤسسة قطر، الهلال الأحمر الإماراتي، دبي العطاء، مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، فضلًا عن المؤسسات الأكاديمية والأساتذة والباحثون والخبراء، وبيوت الخبرة ومعاهد البحوث: مثل مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مركز بحوث الهجرة اللبناني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الجامعة اللبنانية الأمريكية، جامعة بيرزيت، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، المركز السوري لبحوث السياسات، مؤسسة المستقبل، معهد عصام فارس، ومنتدى الفكر العربي، مركز عصام فارس لدراسات الهجرة واللاجئين، وشخصيات مجتمعية ورموز دينية وشخصيات وشبكات إعلامية والقطاع الخاص.

دور الحملات الإعلامية

وتحدثت الأستاذة مريم فرج صفتها عن دور المؤسسة التي تنتمي إليها -قطاع خاص- في دعم اللاجئين من خلال الحملات الإعلامية التي تركز على قصص واقعية وحملات جمع التبرعات والتوعية من خلال الإعلانات، وأشارت إلى أثر الحملات التليفزيونية القائمة على عرض قصص حقيقية في زيادة التبرعات المخصصة للاجئين.

اليمن: بين استضافة لاجئي الدول المجاورة وأزمات النزوح واللجوء الوطنية

وتحدثت الأستاذة نهى السدمي من المندوبية اليمنية بالنيابة عن الأستاذة نجلاء دماج من اتحاد أمم لاغاثة النازحين عن وضع اليمن، من ناحية كدولة مستقبلة للاجئين من دول من الصومال وأثيوبيا وسوريا والعراق وكونها موقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها الإضافي لعام 1967 وتستضيف 263.547 ألف شخص مسلجين، ومن ناحية أخرى، كدولة تعيش أزمة نزوح داخلي حادة في ظل غياب أو تدهور مستوى جميع الخدمات وشح الغذاء والوقود.

وأوضحت أن عدد النازحين داخليًا بلغ نحو 2.3 مليون نازح بحسب منظمة الهجرة الدولية. فضلًا عن لاجئين يمنيين إلى الدول المجاورة بلغ عددهم نحو 51646 لاجيء.

المجتمع المدني ودعم اللاجئين في مصر

شرحت الأستاذة ساندرة عزمي جهود مؤسسة كير الدولية - فرع مصر، في حماية اللاجئات من العنف وتعزيز استجابتهن من خلال المساعدات والتوعية والتدريب والدعم النفسي والعلاج بالفنون، موضحة أن مؤسسة كير تخصص برامج لمكافحة العنف القائم على النوع، وتتبنى في عملها دعم الوقاية، بتنظيم ندوات تتناول الأوجه القانونية والصحية والنفسية للقضية، وادماج الرجل في برامج التوعية، وتوفير الاستجابة عبر برامج الدعم النفسي والمادي اللازمة.

أوضحت الأستاذة رشا معاطي الدور الذي تلعبه مؤسسة (فرد) لخدمات اللاجئين في مصر لدعم اللاجئين السوريين من خلال توفير التعليم والتدريب والخدمات المختلفة وتفعيل طاقات اللاجئين أنفسهم. وأكّدت إن المؤسسات المدنية المحلية، ومن خلال تواصلها اليومي بمختلف الفئات التي تخدمها أصبحت جزءًا من حياة المرأة اللاجئة ومصدرًا لثقتها، داعية إلى التعامل مع اللاجيء كضيف له واجب الضيافة.

أما الدكتور عمرو حسن من مؤسسة مصر للصحة والتنمية المستدامة فقد أشار إلى دور مؤسسته في خدمة المرأة والطفل من خلال التوعية الصحية باستخدام الوسائل الإبداعية، وأشار إلى اعتزام المؤسسة تنظيم قوافل طبية لإجراء الفحص المجاني للاجئين في مناطق تمركزهم.

وتحدثت الأستاذة رنا كلاليب عن جهود رابطة سوريات التي تعمل في إطار المنظمة العربية لحقوق الإنسان، نحو دعم المرأة اللاجئة في مصر وأطفالها. ودعت لتخصيص برامج وموازنات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة وإنشاء مراكز لتأهيل الطلاب المتسربين من التعليم ثم إعادة دمجهم بالمدارس، ودعم المشروعات الصغيرة، وتنظيم دورات التدريب والتكوين، كما دعت الحكومات لتيسير منح الإقامة للم شمل الأسر.

مأساة اللاجئين الفارين عبر البحر

وتحدثت الأستاذة هانيا عبيد عن جمعية متطوعون لأجل الإنسانية والتي تكونت لتقديم الدعم للاجئين في اليونان الذين تتزايد أعدادهم مع غياب لغة التفاهم فيما بينهم وبين المناطق التي فروا إليها، وأوضحت أن الجمعية تؤدي عملها بالتعاون والتنسيق والشراكة مع المؤسسات العاملة باليونان، وتقدم خدمات الإغاثة والخدمات الطبية والقانونية والتوعوية وخدمات الترجمة وغيرها للاجئين في جزيرة ليسبوس وسالونيكي.

كما تحدثت عن دور منظمة أطباء العالم/أسبانيا في فلسطين وتحديدًا في منطقة أريحا والأغوار ومنطقة ضواحي القدس حيث ارتفعت وتيرة العنف الموجه ضد سكان هذه المناطق لتحقيق مخطط الإدارة المدنية الإسرائيلية القاضي بترحيل وتهجير كافة التجمعات البدوية في الأغوار وشرقي القدس وعلى طول الطريق الواصل إلى مدينة أريحا والذي يعد نبض وسط الضفة الغربية والبالغ عددهم 14,800 نسمة 70% مسجلون بوكالة الغوث لشؤون اللاجئين (لاجئون فلسطينيون). وشرحت برامج الدعم النفسي والاجتماعي المقدمة للمتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية وعمل المتطوعين في تعبئة وحشد المجتمع الدولي للحد من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني في هذه المناطق.

وتحدثت الأستاذة لميا كركور -متطوعة لمساعدة اللاجئين العالقين بأوروبا- عن المآسي التي يتعرض لها اللاجئون الفارين عبر البحر إلى أوروبا ووقوعهم ضحايا لعصابات التهريب وكشفت حقائق مؤلمة عن وضع الفارين عبر البحر وحتى الناجين منهم، فأشارت إلى أن المهربين يقومون بتخفيضات على الرحلات خلال الشتاء، لجذب أكثر اللاجئين ضعفًا الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الرحلة في قمة الموسم، وأنهم يوزعون أفراد العائلة على عدة قوارب تحت تهديد السلاح، ويتم نقل اللاجئين بحافلات وقطارات دون إخبارهم إلى أين، ويقوم اللاجئون أحيانًا بالتوقيع على أوراق لا يفهمونها، ونبهت إلى الوضع المأساوي للاجئين المحتجزين في دول أوروبية بسبب إغلاق الحدود، وإلى تعرضهم -خاصة النساء والأطفال- إلى عنف كبير من قبل المهربين ومن قبل الشرطة في بعض الدول، وإلى انعدام أبسط الاحتياجات المعيشية التي تضمن كرامة اللاجي واللاجئة. وأوضحت دور المتطوعين في تقديم الدعم اللاجئين ودعت المنظمات المعنية إلى توفير التوعية للاجئين بحقوقهم القانونية وإلى الاستعانة بمتطوعين من العرب ملمين باللغة والثقافة العربية.

داعش وتفخيخ منازل النازحين العراقيين

ولفتت الأستاذة انتظار مالك رئيسة اتحاد المرأة العراقية إلى أحد التحديات التي تمس قضايا اللاجئين في العراق والمتمثل في صعوبة إعادة النازحين إلى بيوتهم في المناطق التي حررتها الحكومة العراقية من تنظيم داعش بسبب تفخيخ المنازل وانهيار الخدمات. وطالبت بمبادرات عربية لتقديم الدعم النفسي للنازحات في العراق.

التوعية القانونية والحقوقية للاجئين

وتحدثت الأستاذة خديجة المضمض، مديرة مركز الهجرة التابع لليونسكو "القانون والهجرة" بالمغرب عن نجاح التجربة المغربية في نشر وتدريس حقوق المهاجرين وخاصة "المهاجرين بشكل قسري"، بالتعاون مع مركز اليونسكو للقانون والهجرة، ودعت إلى تأسيس مراكز شبيهة في الدول العربية المضيفة والمانحة.

كما تحدثت عن الدورات التدريبية التي يعقدها (المعهد الدولي للقانون الإنساني) في إيطاليا حول التوعية بالقانون الدولي للجوء والحماية الدولية للاجئين، والتي تستهدف المسؤولين الحكوميين -الذين يشاركون في صياغة وتطبيق التشريعات والسياسات التي تؤثر على اللاجئين والنازحين داخلياً ومن في وضعهم- وأعضاء منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والباحثين والبرلمانيين والقضاة والعاملين بمؤسسات تطبيق القانون، وكذلك العاملين في المجال الإنساني والإغاثة والدفاع وكافة أعمال الحماية على جميع المستويات.

الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني

في كلمة لها، تحدثت الأستاذة سلوى قيقة، ناشطة في المجتمع المدني، ومكلفة بمهمة بوزارة المرأة والأسرة والطفولة بالجمهورية التونسية، عن الشراكة الناجحة بين المؤسسات الحكومية الرسمية والمجتمع في تونس مشيرة إلى نيل الرباعي الراعي للحوار السياسي في تونس جائزة نوبل. ولفتت إلى أن وزارة المرأة والأسرة والطفولة، في إطار اهتمامها بأوضاع المرأة ضحية العنف، أنشأت مركزاً لإيواء ضحايا العنف تسيّره جمعية مدنية وفق اتفاقية شراكة، كما تقترح الوزارة مشروع قانون إطاري شامل لمناهضة العنف ضد المرأة تم إعداده بمشاركة من المجتمع المدني صاحب الخبرة الميدانية في هذا المجال، والذي سيشارك أيضًا في حملة المناصرة من أجل المصادقة على القانون في المجلس النيابي، وسيعمل فيما بعد على إقناع عامة الناس به من خلال العمل الميداني.

وأشارت إلى أن للمجتمع المدني التونسي تجربة في إنشاء الشبكات الجمعياتية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وهناك جهود جارية لإنشاء شبكة جمعياتية نسائية عربية وكذلك شبكة نسائية عالمية.

وأكّدت على ضرورة العمل المشترك بين الحكومة والمجتمع المدني داعية لتكون منظمة المرأة العربية سفيرة السلام و الأمن في المنطقة العربية، وأن يتم دعم التوصيات الصادرة عن المؤتمر من خلال حملات المناصرة التي يضطلع بها المجتمع المدني والإعلام العربي. كما اقترحت المصادقة على قانون عربي ينسحب على جميع الدول يحدد ظروف استقبال اللاجئين والمهاجرين ويضبط حقوقهم وواجب الدول تجاههم، ودعت المجتمع المدني لإقناع الحكومات بالمصادقة على المعاهدات الدولية ذات الصلة والالتزام بها.

وفي كلمة له تحدث **الأستاذ محمود إسماعيل** -عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، وعضو المكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب- عن واقع أزمة اللجوء مشيرًا إلى العدد الضخم للمهاجرين وطالبي اللجوء من المنطقة العربية من العراق وسوريا واليمن وليبيا وفلسطين مقدرًا أنه رقم يتجاوز 18 مليون إنسان أغلبهم من الأطفال والنساء.

وأشار إلى أن النساء بوجه عام عادة ما يتعرضن لأبشع أشكال الاستغلال والرق والاستعباد تحت إطار العمل أو الزواج أو الإتجار بالبشر، مشددًا على ضرورة تطبيق الأطر القانونية الدولية الخاصة بحماية المرأة خاصة سيداو واتفاقيات جينيف الأربع التي عملت على ضمان حماية النساء الحوامل والأمهات والرضع، وما تلاها من اتفاقات وقرارات دولية.

وأكّد ضرورة التعاون بين كافة الدول والتنظيمات المعنية باللاجئين، وأن يبرز هذا التعاون بين مفوضية شئون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإقليمية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر وفقًا لبرامج طويلة الأمد تعالج أولًا أسباب اللجوء وتعمل على تجنب الخسائر البشرية للمهاجرين، وكذلك وضع أنظمة

لجوء وحماية فعالة والحفاظ عليها وإيجاد حلول مستدامة مثل إعادة التوطين أو العودة والاندماج المحلي والحد من انعدام الجنسية وإيجاد حلول لها، وأن تتحمل الدول التي تحتل بلدانًا أخرى سواء كان احتلالًا عسكريًا صريحًا أو أي شكل من أشكال التدخل العسكري، مسئوليتها بهذا الخصوص وأن يتم التعامل مع مشكلة اللجوء كقضية إنسانية في المقام الأول بعيدًا عن أي اعتبارات أخرى.

وأوضح أن هذا هو موقف الاتحاد العام للحقوقيين العرب الذي عمل مع المنظمات والمؤسسات الحقوقية العربية والدولية، ويسعى لتأكيد حقوق المرأة كامرأة وإنسان لها دور استثنائي في الحياة البشرية.

وقد طرح المشاركون في الورشة وحضورها عدة توصيات، تضمنت:

- تكرار عقد المؤتمرات التي تتناول قضايا اللاجئين في الدول المضيفة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة من الشركاء المدنيين في مجال تقديم الخدمات ورعاية اللاجئين.
- اشتراك صناع السياسات ومتخذي القرار في الحكومات العربية وفي الدول المانحة في فعاليات المؤتمرات ذات الصلة.
- توسيع مفهوم "المجتمع المدني" لأجل توسيع نطاق منظومة الحماية والدعم المقدمة للاجئين.
- إحداث تشبيك حقيقي، في ظل إطار قانوني ملزم، بين سائر مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاع الحكومي العاملة في مجال رعاية وتقديم الخدمات للاجئين، وذلك بهدف التنسيق بين الجهود وتخصيص الخدمات لضمان عدم الازدواجية والتكرار وهدر الموارد المتاحة.
- وضع استراتيجية خاصة بعمل مؤسسات المجتمع المدني في مجالات دعم وحماية اللاجئين، يتم من خلالها بناء تراكم للجهود المبذولة وتوجيه فعال لأوجه الدعم والخدمة وتوفير آليات تقييم ومتابعة الأداء.
- فرض مزيد من الرقابة والشفافية على عمل مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال دعم اللاجئين.

- التركيز على إيجاد مشروعات تنموية تهدف إلى تمكين اللاجئين ورفع امكانيات المجتمعات المضيفة.

- نشر التوعية القانونية المتعلقة بمجالات الهجرة وحقوق الإنسان في أوساط اللاجئين خاصة فيما يتعلق بأوضاعهم في بلاد اللجوء والخيارات المتاحة أمامهم، وأهمية الرجوع إلى المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في هذه المجالات.

- التوعية بالجوانب الإنسانية لقضايا اللاجئين والعمل على إدماجها في السياسات الحكومية ذات الصلة، مع إشراك اللاجئين في اتخاذ القرارات الصادرة بشأنهم.

- تدريب ورفع كفاءة العاملين مع اللاجئين والنازحين والمهاجرين، مع اعتماد الأفكار الإبداعية الحديثة (كالعلاج بالفن مثلاً) في أساليب تقديم الخدمات.

- الاستثمار في الطاقات البشرية والكفاءات المتوافرة لدى اللاجئين والاستفادة من خبراتهم بهدف تحقيق مزيد من التمكين لهم.

- تضطلع منظمة المرأة العربية بعدة مهام منها تكوين فريق من الشركاء لنقل الخبرات والدروس المستفادة لدى المعنيين، والقيام بدور المنسق بين كافة الأطراف المعنية بقضايا اللاجئين، وإنشاء قاعدة بيانات حول اللاجئين في مختلف الدول العربية، وإجراء دراسات واقعية ودراسات مسحية لرصد مشكلات واحتياجات اللاجئين، وتنظيم منتديات إقليمية تجمع المسؤولين عن الاستجابة لمشكلات اللاجئين.

الجلسة الرابعة: دور الإعلام في مواجهة أزمة اللاجئات/النازحات في المنطقة

رئيسة الجلسة

السيدة ميسون عزام

مذيعة أخبار - قناة العربية

المتحدثون

الأستاذ ياسر عبد العزيز — الكاتب الصحفي والخبير الإعلامي

موقف الإعلام العربي من طرح قضايا اللاجئات/النازحات في المنطقة

الأستاذ ماجد عاطف — مراسل وكالة buzzfeed

موقف الإعلام الدولي من طرح قضايا اللاجئات/النازحات في المنطقة

الأستاذ أحمد هيمن — المصور الصحفي

تأثير الصورة على الرأي العام في قضايا اللجوء

الأستاذة شادن خلاف — مسئولة السياسات بمكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

أهمية الشراكة مع وسائل الاعلام

وشهدت الجلسة عرض فيلم

«حلم العودة»

الذي أعدته المنظمة عن واقع وتطلعات اللاجئات السوريات

الإعلام العربي وقضايا اللاجئات: اهتمام محدود وتغطيات سطحية

خلصت الدراسة التطبيقية التي أعدها الأستاذ ياسر عبد العزيز والقائمة على تحليل محتوى لعدد من وسائل الإعلام العربية إلى عدد من النتائج أهمها:

- المساحة المخصصة لتغطية قضايا النزوح واللجوء في العالم العربي في وسائل الإعلام لا تتناسب مع أهميتها، ولا تكفي لخلق الدوافع الكافية لدى صانعي القرار لاتخاذ قرارات أكثر فعالية في مواجهة التداعيات السلبية للظاهرة وتخفيف معاناة اللاجئين والنازحين، كما أنها لا تستخدم المجال الإعلامي الاستخدام الملائم لخلق الانطباعات المناسبة لدى الجمهور حيال قضايا النزوح واللجوء.

- هيمن "التوظيف السياسي" على قطاع من التغطيات الإعلامية، مما أفقدها موضوعيتها، وأخرجها من إطارها الإنساني الذي تكرسه المواثيق والعهود الدولية.

- فيما يخص تغطية أوضاع المرأة اللاجئة، رصدت الدراسة "استثماراً ذا منحى تجاري بهدف الإثارة" في بعض المعالجات لقضايا اللاجئات والنازحات.

- تعتمد وسائل الإعلام العربية على وكالات الأنباء الغربية بالأساس في تغطية قضايا اللاجئين والنازحين.

- تهيمن على التغطيات الطابع السياسي والأمني على حساب الطابع الإنساني. وهناك تراجعًا في التغطية التحليلية المعمقة مقارنة بالتغطية المجردة المبتسرة، وانخفاضاً في استخدام الوسائل المساندة، المشتقة من أدوات "الملتيميديا" لتعزيز التغطية.

وأوصت الدراسة بضرورة تدريب الصحفيين والإعلاميين على مقاربة قضايا النازحين واللاجئين بطريقة مهنية، وتطوير قدرات المؤسسات الإعلامية على اعتماد أدلة ومدونات مهنية وسلوكية لتعزيز تغطية تلك القضايا. كما أوصت بضرورة التزام الصحفيين والإعلاميين بالدقة في استخدام المصطلحات المتعلقة بالقضية، والابتعاد عن النهج "الإثاري"، خصوصاً

في ما يتعلق بقضايا النازحات واللاجئات. ودعت الدراسة وسائل الإعلام العربية إلى تعزيز التغطية العميقة التحليلية، واستخدام أشكال خبرية متطورة لعرض الوقائع ذات الصلة بقضايا اللجوء والنزوح، وزيادة الاعتماد على المراسلين والمندوبين المحليين، والابتعاد عن استخدام لغة التحريض والمبالغة والكراهية.

الإعلام الغربي وقضايا اللاجئات: نزعة انتقائية

اعتمدت الدراسة التي أعدها الأستاذ ماجد عاطف على تحليل محتوى مجموعتين من المنصات الإعلامية، مجموعة تبث باللغة العربية والإنجليزية معًا، وأخرى تبث باللغة الإنجليزية فقط، وقد توصلت الدراسة إلى الآتي:

- اختلاف التغطية الإعلامية للموضوع حسب اللغة والجمهور المخاطب، فالمنصات الناطقة باللغة الإنجليزية تركز على الجانب الإنساني للقضية، أما المنصات التي تبث بالعربية فيتم فيها إبراز الجانب السياسي وتعقيدات وتطور الصراع الدائر.
- اقتصار اللاجئات العربيات في التناول الإعلامي على السوريات فقط.
- عدم إبراز المنصات الإعلامية الغربية أو الأمريكية بوجه خاص للدور الذي قامت به الدول العربية في استقبال اللاجئين عدا الأردن ولبنان، على عكس التركيز على بيان معاناة وحفاوة الدول الأوروبية في استقبال اللاجئين. وذلك باستثناء البي بي سي التي قدمت تغطية شاملة للحقائق والقصص الإنسانية.
- تناول الإعلام الأمريكي للقضية من منظور رؤية المرشحين المحتملين للرئاسة لها والموقف من استقبال لاجئين وتأثير ذلك على المجتمع الأمريكي، وذهب البعض للتركيز على البعد الإقليمي للقضية وتأثيرها على أمن إسرائيل. ويقل تناول الناحية الإنسانية للاجئين في العموم.
- تزايد تدفق اللاجئين نحو أوروبا كان المحرك الرئيسي لاهتمام الإعلام الغربي بالقضية.
- توارت قصص وأخبار اللاجئات الفلسطينيات مقابل قصص اللاجئات السوريات.

وأوصت الدراسة أن يتم تدريب ودعم الكوادر العربية ذات الخبرة في مخاطبة الجمهور الغربي لضمان التأثير في المجتمع الغربي وإيصال الصورة بطرق صحيحة.

الشراكة بين مؤسسات العمل الميداني والإعلام

وأكدت الأستاذة شادن خلاف أهمية الشراكة بين الإعلام والمنظمات الموجودة على أرض الواقع التي لديها معلومات عن القصص الواقعية للجوء ومشكلاته، وتزويد الإعلام بهذه القصص لطرحها بشكل موضوعي، وأن يساهم الإعلام كذلك في تقديم الحلول. وأكّدت أن المفوضية العليا لشئون اللاجئين تعمل حاليًا على التواصل مع المؤسسات الإعلامية والإعلاميين البارزين لتحقيق هذا الهدف، كما تعد المفوضية لتنظيم تدريبات لبعض الإعلاميين حول كيفية التناول الموضوعي لقضايا اللجوء.

وتحدث المصور الصحفي أحمد هيمن عن خبرته الفردية كمصور محترف كان لديه اهتمام أصيل برصد معاناة اللاجئين لكن واجهته عقبات مختلفة منها عقبة التأشيرة وتصريحات الدخول والوصول إلى حيث يتواجد اللاجئين. وأوضح أنه استطاع أن يحقق هدفه عبر التعاون مع منظمة المرأة العربية في مشروع "**لن يضيع الحلم**" الذي تضمن بورتيرهات للاجئات تحمل أحلامهن للمستقبل، وتمكن من دخول مخيم الزعتري بتسهيلات من المفوضية العليا لشئون اللاجئين حيث أتم مهمته واستطاع أن يقترب بشكل إنساني وثيق من اللاجئين.

وأوضحت الدكتورة درية شرف الدين وزيرة الإعلام المصري السابقة أن المسائل السياسية، خاصة تعدد أطراف الصراع والمصالح المتعارضة تؤثر على التناول الإعلامي لقضايا اللاجئين في المنطقة العربية.

التحيز الأجنبي ومسئوليات الإعلام العربي:

أشارت السفيرة مرفت التلاوي إلى أن الإعلام الغربي لم يُظهر الاهتمام الكبير الذي يوليه لقضايا اللاجئين إلا بعد وصول اللاجئين للشواطيء الأوروبية بعد خمس سنوات من اندلاع الأزمة. وأضافت أن جل التركيز الغربي ينصب على قضايا زواج القاصرات والعنف الجنسي، مشيرة إلى أنه على الرغم من أهمية هذه القضايا فإن هناك قضايا شديدة الأهمية لا تثار بذات الدرجة مثل قضية تعليم الأطفال الذين بقوا خمس سنوات بدون تعليم وقد يستمرون كذلك لسنوات أخرى، وقضية تشتت الأسر وكون المرأة هي العائل الوحيد في حالات كثيرة.

ودعت الإعلام العربي إلى الجمع بين الأبعاد الإنسانية والأبعاد السياسية في التناول بحيث يتناول قضايا سياسية مهمة مثل قيام بعض الدول الأوربية بطرد اللاجئين عندما قصدوها وبنوا أسوارًا تصدهم وهو أمر مخالف لقانون اللجوء، ولفتت إلى أن الاتحاد الأوروبي يناقش قرار يقضي بأن تدفع الدولة التي تمنع دخول لاجيء مبلغ 250 ألف دولار. وأن دولة مثل تركيا ستحظى بدعم قيمته 6 مليارات يورو وامتيازات أخرى لاستقبالها اللاجئين في حين أن دول عربية مثل لبنان والأردن لا تحظى بالمثل. كما دعت الإعلام العربي للاهتمام بقضية أثر اللجوء على تغيير ديمغرافية المنطقة العربية وإخلاء أراضي من ساكنيها العرب. وأشارت كذلك إلى مسألة الثقافة العربية المهددة بمعول الإرهاب الذي يهدم التاريخ والحضارة.

وقد دارت مناقشات الحضور حول ضرورة تطوير الإمكانات والقدرات الإعلامية العربية على المستويين اللوجيستي والمهني والفني للوصول إلى تغطية عربية شاملة ومعمقة لأزمات اللجوء، بحيث لا تقتصر التغطيات على النقل غير الواعي عن الوكالات الأجنبية التي تتأثر بتوجهات دولها ومواليكها ومصالحهم، وتتأثر كذلك بالثقافة والمرجعيات الغربية، وبالصورة الذهنية المسبقة التي يحملها الغرب عن العالمين العربي والإسلامي خاصة ما يتعلق بصورة المرأة. كما دعوا لتطوير استراتيجيات إعلامية تجعل تناول قضايا اللجوء ذات أولوية على الأجندة الإعلامية العربية، بحيث يساهم الإعلاميون في طرح القضايا وطرح الحلول.

التركيز على حالات دون أخرى

لفت الحضور كذلك إلى أنه في سياق الأزمة الراهنة تركز التغطيات الإعلامية على أزمات عربية دون أخرى، فلا تنال الأزمة في اليمن مثلًا حقها من الاهتمام، كما تراجع الاهتمام الإعلامي بقضية اللاجئين الفلسطينيين، كذلك ففي سياق الاهتمام بالدول المضيفة للاجئين تجيء الأولوية للدول الأوروبية، في حين يغيب الاهتمام بدور بعض الدول مثل الدور الذي تلعبه دول مثل السودان واليمن على الرغم من التحديات والأعباء التي تتحملها هذه الدول.

خلق ثقافة جماهيرية حول قضايا اللاجئين

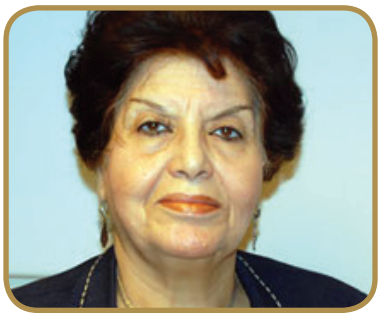

لفتت الدكتورة عواطف عبد الرحمن أستاذ الصحافة بكلية الإعلام-جامعة القاهرة، إلى ضرورة تنشيط العلاقة مع مراكز الأبحاث وشباب الجامعات فيما يخص التعريف والتوعية بقضايا اللاجئين، لأن هذا يؤدي تلقائيًا لتنمية وعي مجتمعي بالقضية ينشره الشباب بين عائلاتهم وفي محيطهم خالقين بذلك ثقافة جماهيرية مؤيدة لقضايا اللاجئين لا تقتصر على نخبة بعينها إنما تنتشر بين جميع الأوساط الاجتماعية.

الجلسة الخامسة: تمويل أزمات اللجوء/النزوح في المنطقة العربية

رئيس الجلسة

سعادة السفير جمال بيومي

رئيس اتحاد المستثمرين العرب

المتحدثون

سمو الشيخة فريحة الصباح — رئيسة الجمعية الكويتية للأسرة المثالية

المساعدات الإنسانية وخبرة الدول العربية المانحة

الأستاذة شادن خلاف — المفوضية العليا لشئون اللاجئين

سياسات الشراكة مع القطاع الخاص

الدكتور بتري هوتانيمي — نائب رئيس البعثة الفنلندية بالقاهرة

معالي السيد كم موكاي — نائب رئيس البعثة اليابانية بالقاهرة

المسئولية الدولية وخبرات التمويل في قضايا الأمن والسلام

التصدي للتدخلات الأجنبية

في مداخلته أشار السفير جمال بيومي صفته إلى ضخامة حجم الأزمة التي يعيشها الوطن العربي، فإلى جانب سوريا تندلع الصراعات في عدة دول عربية مخلفة آثارًا مأساوية عميقة تضاف إلى الوضع في فلسطين التي ترزح تحت نير الاستعمار الوحيد الباقي في العالم وهو الاستعمار الإسرائيلي، ودعا الدول العربية إلى التكاتف والوقوف ضد التدخلات الأجنبية في الشئون العربية محذرًا من مغبة هذه التدخلات وآثارها السياسية والثقافية.

دور الكويت في دعم القضايا الإنسانية

أبرزت سمو الشيخة فريحة الأحمد الجابر الصباح إسهامات صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ودوره المشرف وعطاءه المتواصل والإنساني وإسهاماته الفعالة في مواجهة الأزمات والكوارث الإنسانية الكبرى كالقضاء على الجوع والفقر والتصدي للأمراض ومكافحة الآفات الاجتماعية والاقتصادية والدفع بعجلة التنمية في البلدان النامية من مختلف المناطق والقارات في العالم أجمع.

الشراكة مع القطاع الخاص

أمّا الأستاذة شادن خلاف فقد تركزت كلمتها على الشراكة بين المفوضية العليا لشئون اللاجئين والقطاع الخاص، وأوضحت أنه نظرًا لأن أزمة اللجوء السوري من أكبر الكوارث الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية فإن الاحتياجات المطلوبة لمواجهتها كبيرة، وأن فاتورة برنامج الحماية الذي تضطلع به المفوضية العليا لشئون اللاجئين تبلغ 5 مليار دولار لم يصل منها إلا 28%.

وأكّدت أن المفوضية تحرص على الشراكة مع القطاع الخاص في تمويل احتياجات اللاجئين، وعددت أنواع الشراكة فذكرت منها الدعم المالي المباشر. مشيرة إلى أن المفوضية تعمل على توسيع نطاق الداعمين، كما تعمل على خلق طرق مبتكرة لتقديم الخدمات للاجئين بطريقة أسرع وأفضل وضربت مثلًا بأن المفوضية بدلًا من تقديم المساعدات العينية اتجهت إلى تقديم مساعدات نقدية عبر كروت ذكية وماكينات صرافة ووجدت أن هذا يوفر الوقت ويحترم كرامة المستفيد وهذا مجال للشراكة بين المفوضية والقطاع الخاص.

شكل آخر للشراكة هو العمل على بناء قدرات المجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين، ويقوم توجه المفوضية على أن تشمل برامج اللاجئين أبناء البلد أيضاً للحد من الحساسيات التي قد تظهر فيما بينهم وبين اللاجئين وليكون النهج المتبع في المساعدات إنمائيًا وليس فقط إنسانيًا. والمحور الثالث للشراكة مع القطاع الخاص هو الاستفادة منه في تطوير أسلوب الإدارة في المؤسسات الأممية نظرًا لأن القطاع الخاص يتسم بالسرعة والابتكار وردود الفعل السريعة.

دور فنلندا في دعم اللاجئين والنازحين

تحدث الدكتور بتري هوتانيمي نائب رئيس البعثة الفنلندية بالقاهرة عن خبرة بلاده في استقبال اللاجئين ودعمهم.

وأوضح سيادته أن فنلندا تؤمن بضرورة دعم الدول النامية وعلاج الأسباب الأساسية وراء أزمة اللجوء والنزوح، وعليه يتوجه الدعم الفنلندي لتهيئة الظروف الداعمة للسلام وحقوق الإنسان وفرص العمل داخل الدول، كما يراعي هذا الدعم بُعد النوع الاجتماعي عند تخصيصه من خلال المنظمات الدولية أو مؤسسات التمويل التنموية، فضلًا عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية ذات الصلة.

ويتحرك الدعم الفنلندي للدول النامية حسب أربع أولويات هي: حقوق النساء والفتيات وضرورة إشراكهن في عمليات السلام-تقوية اقتصاديات الدول النامية لخلق مزيد من

الوظائف وتحسين مستوى المعيشة للرجال والنساء-دعم التحول نحو مجتمعات ديمقراطية – تحقيق الأمن الغذائي والوصول للمياه والطاقة والاستخدام المستدام للمصادر الطبيعية.

وأوضح أن الدعم الفنلندي لمنطقة الشرق الأوسط يركز على المناطق المتضررة من الأزمة في سوريا والعراق، وأن بلاده تحرص على مراعاة حقوق واحتياجات النساء اللاجئات ذوي الإعاقات، لذلك تعمل على تقديم الدعم المالي لمفوضية اللاجئين لتعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في أوقات النزوح.

وأبرز أن سوريا هي مثال للدعم والجهد الفنلندي، حيث تعهدت فنلندا في مؤتمر المانحين بلندن بـ25 مليون يورو لصالح سوريا ودول الجوار، ويوجه الدعم للأطفال والنساء، والتعليم والابتكار، وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي من الممكن أن تعزز من خلق فرص عمل للنساء والشباب، ويوجه كذلك وبنسبة 40% من الإجمالي لصالح دعم قدرات المجتمعات المضيفة المجاورة لسوريا.

وفي **الختام** أكد أن فنلندا تؤيد ترسيخ نظام عالمي له طابع إنساني يراعى الاحتياجات الإنسانية المختلفة ويعمل على توفير التمويل اللازم لهذه الاحتياجات، مشيرًا إلى أن الأمر سيتم التركيز عليه خلال القمة العالمية الانسانية باسطنبول.

دور اليابان

أكّد السيد كن موكاي نائب رئيس البعثة اليابانية بالقاهرة أن اليابان تولي اهتمامًا كبيرًا للتمكين الاقتصادي للنساء، وأنها تعمل على تمكين اللاجئات السوريات في مصر اقتصاديًا من خلال توفير دورات تدريب مهنية وورش عمل في مجالات عديدة مثل: الطهي، التزيين، الخياطة، وتقديم الطعام. وتجمع هذه الدورات التدريبية بين سيدات سوريات ومصريات.

وأشار إلى أن اليابان ستقوم خلال العام الجاري وبالتعاون مع مفوضية اللاجئين بتنفيذ برنامج المساعدات النقدية في مصر والذي يستهدف اللاجئين السوريين والأفارقة. وأضاف

أن اليابان تقوم كذلك بتوفير مستلزمات طبية للاجئات السوريات في لبنان كما توفر لهن دعمًا يرتبط برعاية الأمومة والطفولة. وفي الأردن رعت الحكومة اليابانية دورات تدريبية في مجالات مهنية.

وأكّد أن اليابان تدعم الوصول لحل سياسي للأزمة السورية وتعمل في الوقت نفسه على توفير الدعم للاجئين وتخفيف العبء على الدول المضيفة، وتحرص على ألا تتعرض أي فئة للتهميش، وتركز على تعليم الأطفال وخلق بيئة صحية للأمهات والأطفال، وأنها تستهدف تنمية الموارد البشرية للاجئين دعمًا لمعيشتهم الراهنة ودعمًا لدورهم المستقبلي في بناء أوطانهم.

دعم اللاجئين اقتصادياً

قدم السفير جمال بيومي عدة مقترحات بشأن دعم اللاجئين، فأشار إلى تبني سياسات تسهل الحصول على فرص التعليم والتدريب لتسهيل إدماج اللاجيء في سوق العمل، وتسهيل الاعتراف بالشهادات الحاصل عليها اللاجئون في بلادهم. وأكّد أنه في ضوء خبرة السوريين في مصر، فإن اللاجيء السوري ليس بحاجة إلى المساعدة بقدر حاجته إلى الفرصة، وطالب بمحاربة الهجرة غير المشروعة التي تحفها المخاطر وذلك عبر تسهيل الهجرة المشروعة إلى أوروبا خاصة وأن أوروبا لديها مشكلة تناقص معدلات النمو السكاني والمهاجرين يمكن أن يشكلوا ثروة بشرية لها. كما دعا للاستفادة من صناديق التنمية العربية في دعم قدرات اللاجئين في ميدان العمل وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشيرًا إلى الصندوق الكويتي للتنمية الذي أنشيء بمقترح من صاحب السمو أمير الكويت في القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2009 حيث اقترح سموه إنشاء هذا الصندوق بقيمة 2 مليار دولار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي **الختام** أكّد سيادته أن اتحاد المستثمرين العرب على استعداد للتعاون بتوفير مساحات بالمجان لعرض منتجات الأسر المهاجرة المقيمة في دول عربية أخرى.

وتضمنت مداخلات الحضور عددًا من التوصيات، يمكن إجمالها فيما يلي:

- دعوة منظمة المرأة العربية لأن تقوم بدور آلية التنسيق بين مقدمي الدعم وبين اللاجئين أنفسهم مع استخدام الدراسات المعمقة عن احتياجات اللاجئين مثل الدراسة التي أعدتها المنظمة، ويتم تطوير شراكات مع قيادات من اللاجئين واللاجئات أنفسهم يتم من خلالها تحديد الاحتياجات والأولويات.

- إعادة النظر في مسألة منع اللاجيء من العمل، بحيث تتاح للاجيء فرصة العمل في أطر تحددها الدولة وتستند إلى قيم التضامن العربي.

- تشجيع تكوين روابط تجمع اللاجئين في الدول المستضيفة بحيث تعبر هذه الروابط عن مصالحهم وتتحدث بلسانهم.

- دعم الصناعات الصغيرة التي تضطلع بها اللاجئات من خلال عملية متكاملة، تبدأ بتوفير التدريب والتأهيل للاجئات، ثم جمع صاحبات الحرف في روابط إنتاجية تمكنهن من الوفاء بالطلبيات الكبيرة، على أن يتم دعمهن من خلال توفير المصممين الذين بإمكانهم توجيه مهارات هؤلاء السيدات نحو مستوى إنتاج رفيع، ثم من خلال العمل على تسويق منتجهن وفتح أسواق له، سواء داخل الدول المضيفة أو خارجها في الدول التي تجمعها علاقات تجارية مع الدولة المضيفة مثل الاتحاد الأوروبي.

- توجيه الدعم للمدارس المخصصة لتعليم أبناء اللاجئين السوريين خاصة وأن هذه المدارس توظف طاقات السوريين أنفسهم، مع التشديد على ضرورة الاهتمام بتعليم أبناء اللاجئين لأن الطفل الذي لا يستوعبه التعليم والمسار المهني السوي، ستجذبه الأعمال غير الشرعية وستكون تكلفه انضمامه لصفوف الإجرام أو الإرهاب في المستقبل، أكبر بكثير من تكلفة تعليمه .

- وقدم الشيخ صالح النهام نائب رئيس ومستشار أول جمعية كويتية للأسرة المثالية، مجموعة من التوصيات تضمنت:

* تشكيل لجنة منبثقة من الأعضاء المشاركين في المؤتمر لزيارة اللاجئين لاسيما النساء والأطفال على الأخص ومراكز الإيواء والمهجرين بشكل دوري وتقديم المعونات والمساعدات والخدمات اللازمة الصحية والتعليمية.

* تكثيف الجهود الإنسانية والإغاثية والدعم وإعلاء صوت اللاجئين ومخاطبة وحث الأطراف الإقليمية والدولية على تحمل مسؤولياتها تجاه قضايا اللجوء في المنطقة العربية والعمل الحثيث على إيجاد الحلول المستديمة ومواجهة زيادة تفاقم المشكلة.

* تفعيل الدعم الدولي والتعهدات التي تعهدت بها الدول المانحة في المؤتمرات الأربعة الأول والثاني والثالث الذي عقد في الكويت وكذلك الرابع الذي عقد في بريطانيا للأطراف المستفيدة وآليات توجيه الدعم لاستيعاب خبرات وطاقات اللاجئين وتحويلها إلى مسارات إيجابية تعزز قدراتهم ومهاراتهم لمواجهة الظروف القاسية التي يعيشونها من خلال مشاريع وبرامج تنموية مستديمة.

- كما تطرقت السيدة فاطمة بابان رئيسة الاتحاد العربي للمرأة المتخصصة فرع العراق إلى الانتهاكات والجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي ضد النساء والفتيات العراقيات، وطرحت ثلاث مسائل اعتبرتها ضمن الأولويات التي تحتاج لأن يستهدفها الدعم:

* مواجهة مشكلة الأطفال غير الشرعيين نتاج جرائم الاغتصاب التي يرتكبها داعش ضد النساء، وذلك عبر إنشاء دور للأيتام ودعم الدور القائمة لضم وتربية هؤلاء الأطفال مجهولي النسب.

* مواجهة المشاكل النفسية والبدنية والاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها النساء ضحايا داعش. الأمر الذي يتطلب توفير برامج إعادة تأهيل نفسي وبدني ومجتمعي وتمكين اقتصادي للضحايا ومتابعة صحية ونفسية دقيقة لهن.

* زيادة المشاركة الفاعلة للنساء في مواقع صنع القرار على كافة المستويات وفي جميع لجان المصالحة وفي مفاوضات بناء السلام. وذلك من خلال توفير التدريب والتأهيل اللازم لهن.

رابعاً: البيان الختامي للمؤتمر

تمر المنطقة العربية في الوقت الراهن بأزمة غير مسبوقة تتمثل في النزاعات المسلحة وما يترتب عليها من موجات لجوء ونزوح واسعة النطاق. ولا شك أن مواجهة هذه الأزمة تتطلب تدخلات إنسانية وتنموية تتناسب وحجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية التي يفرضها واقع اللجوء على الإقليم ككل. وفي القلب من الأزمة تكمن المعاناة الإنسانية لملايين اللاجئين والنازحين الذين اضطروا لمغادرة ديارهم وأوطانهم تمسكًا بأمل الحياة بعيدًا عن مناطق الصراع.

وفي إطار الصورة المؤلمة لمشكلات اللاجئين بوجه عام، تبرز المعاناة الإضافية للاجئات والنازحات من النساء والفتيات. لقد أثبتت الخبرة أن أوضاع المرأة خلال فترات الحروب والنزاعات تتأثر بأوضاعها خلال السلم. وتؤدي سياقات النزاع واللجوء إلى تعميق بنية عدم المساواة فتصبح المرأة أكثر هشاشة، وأكثر عرضة للعنف والاستغلال والتمييز، هذا في الوقت الذي تزيد فيه أعبائها إذ كثيرا ما تكون العائل الوحيد، وتضطر لبذل جهود أكبر من أجل توفير الحماية وأسباب المعيشة لأفراد الأسرة.

وسعيًا لإلقاء مزيد من الضوء على أزمة اللجوء والنزوح في المنطقة العربية بأبعادها المختلفة، مع التركيز بصفة خاصة على أوضاع النساء والفتيات، والوصول إلى بلورة حلول عملية لهذه الأزمة المتفاقمة تُطرح بين يدي المعنيين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

عقدت منظمة المرأة العربية، تحت رعاية رئاسة الوزراء بجمهورية مصر العربية، وبالتعاون مع جامعة الدول العربية والمفوضية العليا لشئون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مؤتمر "قضايا اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية: الواقع والمستقبل"، وذلك على مدار ثلاثة أيام في الفترة من 3 إلى 5 مايو 2016.

وفي ختام أعمال المؤتمر، وإذ يقر المؤتمرون بأن:

- مأساة اللجوء الراهنة في المنطقة العربية هي أكبر مأساة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية.
- تعدُد الأطراف المتنازعة في الصراعات الناشبة في المنطقة، يجعل من الصعب على المدنيين حماية أنفسهم في ساحات القتال ويزيد من تعقيد الصراعات وصعوبة تسويتها.
- النساء والفتيات هن أكثر المتضررين جراء النزاعات المسلحة، إذ يتعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والزواج المبكر فضلا عن جرائم أخرى تمارسها ضدهن الأطراف المتنازعة.
- حرمان أي طفل، ذكر أو أنثى، من أطفال اللاجئين والنازحين من التعليم يشكل تهديدا لمستقبلهم ومستقبل أوطانهم.
- قضايا اللاجئات والنازحات تتطلب المزيد من الاهتمام الدولي بما يتناسب وحجم الأزمة،

فإنهم يتوافقون على التوصيات التالية:

أولا – توصيات عامة

- ضرورة الوقف الفوري للأعمال القتالية والعسكرية التي تشكل السبب الأساسي في تراكم أزمتي اللجوء والنزوح. وهو أمر يتطلب توافق سياسي اقليمي ودولي حقيقي وجاد.
- تضمين بعد النوع الاجتماعي في جميع الخطط والسياسات والبرامج العمل التي تستهدف حماية ودعم اللاجئين والنازحين، وتصميم سياسات تتلائم مع ظروف واحتياجات ومشكلات المرأة.
- احترام مبدأ لم شمل الأسر وحث الدول على توفير حلول ملائمة لتحقيق هذا الهدف.
- دعوة مجلس الأمن الدولي إلى أن يضمن، بكل الوسائل الممكنة، تنفيذ القرار 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام والقرارات التالية له، بما يشمل القرارات الأخرى ذات الصلة بحماية المرأة والأطفال في النزاعات المسلحة.

- دعم الدول العربية المضيفة للاجئين كي تستطيع الاستمرار في توفير الضيافة والمعيشة الإنسانية الكريمة لهم، وكذا توفير الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين.

- حشد الدعم لتمويل الأطر الاقليمية المعنية بدعم اللاجئين.

- تبني نهج "التنمية القادرة على مواجهة الأزمة والتعافي من آثارها" في التعامل مع الأزمة، بالتركيز على الحماية والدعم ذي الطبيعة المستدامة بدلا من الاقتصار على المساعدات الإغاثية فقط، نظرا لطول الأمد المتوقع لاستمرار أزمة اللجوء.

- تعزيز الدعم الدولي الموجه للاجئين والنازحين، مع العمل على ضمان وصول هذا الدعم لمستحقيه وفق معايير أكثر كفاءة تحد من النفقات الإدارية واللوجستية.

- ضمان إشراك اللاجئات في عمليات صنع القرار الرسمية وغير الرسمية على مختلف المستويات، بدءا من لجان إدارة المخيمات وإلى عمليات بناء وحفظ السلام.

ثانيًا- توصيات تتعلق بترشيد الجهود العربية للاستجابة لأزمة اللاجئات والنازحات في المنطقة

- تطوير قدرات منظومة العمل العربي المشترك في مجال مراقبة وقف إطلاق النار وإجراء الانتخابات وحفظ السلام.

- في إطار الجهود العربية من أجل إقرار "الاتفاقية العربية بشأن وضع اللاجئين في العالم العربي"، مراعاة تضمين الاتفاقية معاملة خاصة لأوضاع النساء والفتيات والأطفال.

-تنشيط ودعم آلية الإغاثة الإنسانية بجامعة الدول العربية التي تأسست بموجب قرار القمة العربية في الكويت في مارس 2014.

- إعداد طواقم إغاثة بشرية عربية للدعم العاجل في أوقات الطوارئ مع تدريب هذه الطواقم على كيفية مراعاة بعد النوع الاجتماعي في تنفيذ مهامهم.

- تكثيف الجهود العربية والتنسيق البيني من أجل حل المشكلات الأساسية ذات الطبيعة القانونية والادارية التي تواجه اللاجئين.

- تطوير إطار للتعاون الإقليمي فيما بين منظمة المرأة العربية وجامعة الدول العربية والمفوضية العليا لشئون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز الاستجابة لأزمة

اللجوء والنزوح في المنطقة بالتركيز على حماية وتمكين النساء والفتيات. يقوم هذا التعاون على الحوار مع الدول العربية المعنية لتعزيز الوعي بالقضية، وتطوير مصادر جديدة للتمويل، والمبادرة بمشروعات تخدم كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

- منح قضايا حماية اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية أولوية على جدول أعمال جميع الاجتماعات العربية الرسمية.
- مناشدة صناديق التمويل العربية لدعم وتمويل احتياجات اللاجئين وتصميم برامج تمويلية قائمة على التحليل النوعي والبيانات المصنفة بحسب السن والنوع.
- حث مقدمي المنح والمتعاقدين مع شركاء محليين على الالتزام بتمويل منظمات المرأة، لتمكين وتوجيه التنظيمات النسائية نحو العمل في مجال الدعم الإنساني.
- حث وتشجيع جهود الرصد والتوثيق لأزمات اللاجئين والنازحين في المنطقة وخطط وبرامج مواجهتها من منظور يراعي النوع الاجتماعي.

ثالثاً- توصيات خاصة بالمجتمع المدني

- حث منظمات المجتمع المدني العربية والدولية على تقديم الدعم للاجئين والنازحين في المنطقة العربية وتشجيع العمل التطوعي في هذا الميدان.
- دعوة منظمات المجتمع المدني العاملة في خدمة اللاجئين والنازحين على تضمين برامجها بعد النوع الاجتماعي لمراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة للنساء والفتيات وتوفير الحماية لهن وتدريب كوادرها على كيفية التعامل مع احتياجات المرأة.
- توجيه الاهتمام نحو كسر الحاجز النفسي بين اللاجيء والبلد المضيف والقضاء على شعوره بالاغتراب والهشاشة، والترويج محلياً لصورة مختلفة للاجيء لا تقدمه كعبء على البلد المضيف بل تقدمه كمورد بشري يعزز ثراء الموارد البشرية الوطنية.
- حث منظمات المجتمع المدني العاملة في خدمة اللاجئين والنازحين على التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينها وتوحيد جهودها في هذا الإطار.
- تعزيز الشراكات الثلاثية الممكنة بين منظمات المجتمع المدني والهيئات المعنية إقليميا ودوليا من أجل تقديم الدعم للاجئات والنازحات.

رابعاً- توصيات خاصة بوسائل الاعلام والاكاديميا

- قيام وسائل الاعلام العربية بتوجيه اهتمام أكبر لقضايا اللجوء والنزوح والتعريف بأبعادها المختلفة بما يعكس الوزن الحقيقي والأهمية السياسية والأمنية والإنسانية لهذه القضايا.
- مراعاة أن يهتم الاعلام بطرح الجانب الإنساني لأزمة اللجوء وتوفير منصة للاجئات والنازحات للتعبير عن مشكلاتهن ورؤاهن.
- ضرورة تدريب الصحفيين والإعلاميين على كيفية مقاربة قضايا اللاجئات والنازحات، وتطوير قدرات المؤسسات الإعلامية على اعتماد أدلة ومدونات مهنية وسلوكية لتعزيز تغطية تلك القضايا.
- حث أساتذة الجامعات والباحثين في المنطقة العربية على الإسهام في التعريف بأزمات اللجوء والنزوح عبر التصدي لها بحثيا وفكريا وتشجيع شباب الباحثين على تناولها، وحث النزعة التطوعية لدى الشباب لدعم قضايا اللاجئين.
- قيام وسائل الاعلام ومراكز البحث العلمي بفتح حوارات ونقاشات جادة ومعمقة حول الأبعاد المختلفة لقضايا اللجوء والنزوح واستخلاص رأي الخبراء حول الحلول الأمثل لهذه المشكلات لطرحها أمام صناع القرار.

خامساً - توصيات خاصة بمنظمة المرأة العربية

- تثمين مبادرة منظمة المرأة العربية في إعداد تقرير رصد أوضاع اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية. والتأكيد على التوصيات الواردة في التقرير فيما يتعلق بالحلول المقترحة للتعامل مع المشكلات الأساسية للاجئات وخاصة ما يتعلق بمشكلات الصحة والتعليم والسكن والغذاء والافتقار إلى المهارات وإلى العمل والدخل المستقر.
- دعوة منظمة المرأة العربية إلى:

* استكمال جولتها لرصد أوضاع اللاجئات والنازحات لتشمل باقي الدول العربية التي تشهد أزمات اللجوء والنزوح، استجابة لطلب عدد من الحكومات العربية المعنية.
* قيام المنظمة بتكثيف دوراتها التدريبية في مجال الأمن والسلام، وتضمينها مهارات الرصد والتوثيق المراعي للنوع الاجتماعي، وذلك لإيجاد فرق عربية مؤهلة قادرة على

رصد ومتابعة أوضاع المرأة ضحية النزاعات، وكذلك رصد ومتابعة مدى مراعاة النوع الاجتماعي سواء في البرامج الموجهة لدعم وحماية اللاجئين، أو في خطط بناء القدرات المدنية ما بعد النزاعات.

* إنشاء شبكة إلكترونية باسم (شبكة منظمة المرأة العربية لدعم اللاجئات) تكون مفتوحة لراغبي التطوع من أجل دعم ومساندة اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية. ويتم الاستفادة من جهود هؤلاء المتطوعين عبر التنسيق والتعاون فيما بين منظمة المرأة العربية والهيئات المعنية دوليا واقليميا ووطنيا.

* تقوم المنظمة بتحفيز جهود دعم اللاجئات والنازحات في المنطقة بما يشمل تمويل مشروعات تنموية صغيرة تستفيد منها النساء والفتيات اللاجئات في الدول المضيفة لهن في المنطقة العربية.

* سعي المنظمة للتعاون مع المنظمات المعنية، إقليميا ودوليا، لإطلاق مشروعات ومبادرات لدعم اللاجئين في مجال التعليم والصحة بصفة خاصة.

* رفع التوصيات التي يخلص إليها المؤتمر إلى القمة العالمية للعمل الإنساني التي ستعقد يومي 23-24 مايو 2016 في اسطنبول بتركيا، والى القمة الأممية حول اللاجئين التي ستعقد في سبتمبر 2016.

خامساً: فعاليات على هامش المؤتمر

صور لمعرض المصور أحمد هيمن "لن يضيع الحلم"

أقيم على هامش المؤتمر معرض صور (بورتريه) بعنوان «لن يضيع الحلم» للمصور الفوتوغرافي المصري أحمد هيمن

وحملت كل صورة حلم صاحبتها للمستقبل ودارت أحلام اللاجئات حول الصورة ولم الشمل والأمل في استئناف التعلم والحصول على حيوات مستقرة آمنة.

جانب من المعرض

وحشني بيتي
وألعاب أولادي،
وحشتني قعدتنا
تحت الشجره
مع الأصحاب

أنا بحب سوريا ونفسي ارجع
لدار جدي وأشوف أصحابي
وأكمل دراستي علشان أبقى
مدرسة وأعلم الأولاد

بقالي ٥ سنين ماشفتش أمي
حلمي الوحيد إني أشوفها

وحشني منظر
الأفراح ونفسي
أشوف الولاد
الصغيرين بيجروا
في الجناين في
سوريا زي زمان

صور لمنتجات اللاجئات السوريات

أقيمت على هامش المؤتمر عدة معارض للمشغولات والمنتجات اليدوية للاجئات المقيمات في مصر.

ضم ذلك معرضًا بالتعاون مع مؤسسة فرد ومؤسسة كير بالقاهرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية شؤون اللاجئين والمجلس القومي للمرأة.

سيدات سوريات أثناء العمل داخل المعرض

منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

25 شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
25 Ramses st., Korba, Heliopolis, Cairo, Egypt
Tel.: (+202) 24183301/101
Fax: (+202) 24183110
@:info@arabwomenorg.net
www.arabwomenorg.org